



منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول
(أوابك)



الآفاق المستقبلية للطلب على النفط في الدول الآسيوية وانعكاساته على الصادرات النفطية من الدول الأعضاء



كانون الثاني / يناير 2018





منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
(أوابك)



الآفاق المستقبلية للطلب على النفط
في الدول الآسيوية وانعكاساته
على الصادرات النفطية من الدول الأعضاء



كانون الثاني / يناير 2018

الأفاق المستقبلية للطلب على النفط
في الدول الآسيوية وانعكاساته
على الصادرات النفطية من الدول الأعضاء



تقديم

الآفاق المستقبلية للطلب على النفط في الدول الآسيوية وانعكاساته على الصادرات النفطية من الدول الأعضاء

أدى النمو الاقتصادي المتصاعد في الدول الآسيوية النامية، وخاصة في الصين والهند، إلى تزايد الطلب على الطاقة فيها بصورة ملموسة الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على أسواق الطاقة العالمية. تسعى الدراسة من خلال محاورها الخمسة إلى تقديم صورة عامة عن التطورات الاقتصادية الحالية والمستقبلية لدول المنطقة التي أصبحت أحد الدوافع الأساسية للنمو في الاقتصاد العالمي. وانطلاقاً من تلك الاتجاهات، وتهدف الدراسة إلى التعرف على إنتاج النفط واستهلاكه في الدول الآسيوية بالإضافة إلى استهلاك مصادر الطاقة الأخرى وإمكانيات التكرير في هذه الدول. كما تحرص الدراسة على تقديم صورة شاملة على الموارد النفطية للدول الآسيوية النامية بحسب الدول المصدرة، ومن ضمنها الدول الأعضاء في أوابك، وبحسب الجهات والمناطق الإقليمية، ومنها منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتستعرض الدراسة توقعات الطلب على النفط والطاقة في الدول الآسيوية النامية حتى عام 2040، وتقدم تقديرات لحجم الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط في الدول الآسيوية النامية حتى عام 2040، وتبين مصادر تلبية تلك الاحتياجات النفطية الآخذة في التزايد عام تلو الآخر.

وقد خلصت الدراسة إلى أن الطلب على النفط في الدول الآسيوية النامية سيرتفع خلال الفترة (2020-2040) بمعدل يتراوح ما بين 1,5% إلى 2% سنوياً بحسب سيناريو التوقعات ليصل إلى ما بين 32 إلى 36 مليون ب م ن ي في عام 2040 بالمقارنة مع نحو 24 مليون ب م ن ي في الوقت الحاضر. وستظل الصين متصدرة

مشهد الطاقة حتى عام 2040 سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الإقليمي، كما يتوقع أن تسجل الهند أعلى معدلات النمو في الطلب على الطاقة ضمن الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2020-2040) .

وتوصي الدراسة بأهمية المتابعة اللصيقة للتطورات في الطلب على النفط في الدول الآسيوية بصورة عامة، وفي الصين والهند بصورة خاصة، وذلك نظرا لما سيشكله حجم الزيادة الملموسة في الطلب المتوقع على النفط في كل من الصين والهند من تأثير على أسواق النفط العالمية من جهة، وعلى وارداتهما من الدول الأعضاء في منظمة أوبك من جهة أخرى.

وتأمل الأمانة العامة أن تساهم هذه الدراسة في تقديم صورة واضحة عن الأفاق المستقبلية للطلب على النفط في الدول الآسيوية وانعكاساته على الصادرات النفطية من الدول الأعضاء. وترجو أن يجد فيها المختصون ما يسعون إليه من فائدة.

والله ولي التوفيق،

عباس علي النقي

الأمين العام



المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
9	مقدمة
10	الجزء الأول: الأوضاع الاقتصادية
10	1- التطورات الاقتصادية الراهنة في الدول الآسيوية النامية
20	2- التطورات الاقتصادية المستقبلية المتوقعة في الدول الآسيوية النامية
22	3- السكان
24	الجزء الثاني: إنتاج واستهلاك الطاقة والنفط في الدول الآسيوية النامية
24	1. إحتياطيات النفط
26	2. إنتاج النفط
27	3. استهلاك الطاقة والنفط
45	4. فجوة النفط
47	5. طاقات التكرير وإنتاج المصافي
51	الجزء الثالث: الواردات النفطية
67	الجزء الرابع: التوقعات المستقبلية للطلب على النفط في الدول الآسيوية
75	الجزء الخامس: تأثير التطورات المستقبلية في الطلب على النفط في الدول الآسيوية النامية على الصادرات النفطية من الدول الأعضاء
77	الاستنتاجات والتوصيات
85	المصادر
87	ملحق الجداول الاحصائية

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	الأشكال
11	الشكل (1): الناتج المحلي الإجمالي حسب القوة الشرائية بالأسعار الثابتة
13	الشكل (2): حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب القوة الشرائية بالأسعار الثابتة
23	الشكل (3): تطور عدد السكان في الدول الآسيوية، عامي 2000 و 2015
26	الشكل (4): تطورات إنتاج النفط في الدول الآسيوية، 2000 – 2016
28	الشكل (5): تطور استهلاك الطاقة في الدول الآسيوية، عامي 2000 و 2016
33	الشكل (6): تطور استهلاك النفط في الدول الآسيوية، 2000 – 2016
46	الشكل (7): تطور فجوة النفط في الدول الآسيوية النامية، 2000 – 2016
48	الشكل (8): تطور طاقات المصافي في الدول الآسيوية النامية، 2000 – 2016
50	الشكل (9): تطور إنتاج المصافي في الدول الآسيوية النامية، 2000 – 2016
53	الشكل (10): تطور إجمالي الواردات النفطية للدول الآسيوية، 2000 – 2015
58	الشكل (11): واردات الدول الآسيوية من النفط الخام خلال الفترة 2000 – 2007
64	الشكل (12): واردات الدول الآسيوية من النفط الخام خلال الفترة 2000 – 2016
68	الشكل (13): التوقعات المستقبلية للطلب على الطاقة في الدول الآسيوية حسب سيناريو السياسات الجديدة
69	الشكل (14): التوقعات المستقبلية للطلب على الطاقة في الدول الآسيوية حسب سيناريو السياسات الراهنة



قائمة الجداول

رقم الصفحة	الجدول داخل النص
11	الجدول (1): الناتج المحلي الإجمالي حسب القوة الشرائية بالأسعار الثابتة
12	الجدول (2): حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب القوة الشرائية بالأسعار الثابتة
23	الجدول (3): عدد السكان في الدول الآسيوية
25	الجدول (4): الاحتياطيات المؤكدة من النفط
26	الجدول (5): تطور إنتاج النفط في الدول الآسيوية، 2000 - 2016
29	الجدول (6): تطور استهلاك الطاقة في الدول الآسيوية
33	الجدول (7): تطور استهلاك النفط في الدول الآسيوية، 2000 - 2016
45	الجدول (8): تطور فجوة النفط في الدول الآسيوية النامية، 2000 - 2016
47	الجدول (9): تطور طاقات المصافي في الدول الآسيوية النامية، 2000 - 2016
50	الجدول (10): تطور إنتاج المصافي في الدول الآسيوية النامية، 2000 - 2016
52	الجدول (11): تطور إجمالي الواردات النفطية للدول الآسيوية، 2000 - 2015
64	الجدول (12): واردات الدول الآسيوية من النفط الخام خلال الفترة 2000 - 2016
67	الجدول (13): التوقعات المستقبلية للطلب على الطاقة في الدول الآسيوية، حسب سيناريو السياسات الجديدة
69	الجدول (14): التوقعات المستقبلية للطلب على الطاقة في الدول الآسيوية حسب سيناريو السياسات الراهنة
ملحق الجداول الإحصائية	
88	الجدول (1): واردات الدول الآسيوية من النفط الخام من الدول الأعضاء في عام 2000
89	الجدول (2): واردات الدول الآسيوية من المنتجات النفطية من الدول الأعضاء في عام 2000
90	الجدول (3): واردات الدول الآسيوية من النفط الخام والمنتجات النفطية من الدول الأعضاء في عام 2000
91	الجدول (4): واردات الدول الآسيوية من النفط الخام من الدول الأعضاء في عام 2005
92	الجدول (5): واردات الدول الآسيوية من المنتجات النفطية من الدول الأعضاء في عام 2005
93	الجدول (6): واردات الدول الآسيوية من النفط الخام والمنتجات النفطية من الدول الأعضاء في عام 2005

الأفاق المستقبلية للطلب على النفط
في الدول الآسيوية وانعكاساته
على الصادرات النفطية من الدول الأعضاء



الآفاق المستقبلية للطلب على النفط في الدول الآسيوية¹

وانعكاساته على الصادرات النفطية من الدول الأعضاء

مقدمة

أصبحت الدول الآسيوية النامية، وخاصة الصين، أحد الدوافع الأساسية للنمو في الاقتصاد العالمي. وأدى النمو الاقتصادي المتصاعد في هذه الدول إلى تزايد الطلب على الطاقة فيها بصورة ملموسة الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على أسواق الطاقة العالمية. وانطلاقاً من هذه الاتجاهات، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم صورة عامة عن التطورات الاقتصادية في هذه الدول خلال الفترة (2000 – 2016) ثم على التطورات المتوقعة حتى عام 2050. كما تهدف الدراسة إلى التعرف على إنتاج النفط واستهلاكه بالإضافة إلى استهلاك مصادر الطاقة الأخرى وإمكانيات التكرير في هذه الدول خلال الفترة (2000 – 2016). وحرصت الدراسة على تقديم صورة شاملة على الواردات النفطية لهذه الدول في إطار فترتين زمنيتين. وتعطي الفترة الزمنية الأولى الممتدة ما بين (2000 – 2007) صورة تفصيلية عن هذه الواردات حسب الدول القادمة منها هذه الواردات، ومن ضمنها الدول الأعضاء في أوابك. وتقدم الفترة الزمنية الثانية (2008 – 2015) صورة كلية عن واردات الدول الآسيوية النامية حسب الجهات والمناطق الإقليمية، ومنها منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتستعرض الدراسة توقعات الطلب على النفط والطاقة في الدول الآسيوية النامية حتى عام 2040. وتقدم الدراسة تقديرات لحجم الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط في هذه الدول حتى عام 2040 بناءً على التوقعات الواردة فيها. وتستدل الدراسة بالبيانات التي تم التوصل لها في

¹ الدول الآسيوية في هذه الدراسة تحديداً هي: الصين، الهند، إندونيسيا، باكستان، تايلند، الفلبين، فيتنام، وماليزيا.

السياق العام لما ورد بها لتقديم صورة عامة عن التقديرات المحتملة لحجم الزيادة في الواردات النفطية للدول الآسيوية النامية من الدول الأعضاء في أوبك في عام 2040.

الجزء الأول: الأوضاع الاقتصادية

1- التطورات الاقتصادية الراهنة في الدول الآسيوية النامية:

حققت الدول الآسيوية النامية الرئيسية (الصين، الهند، إندونيسيا، باكستان، تايلند، الفلبين، فيتنام، وماليزيا) معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة (2000 – 2015) حيث ازداد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في هذه الدول ككل بمعدل 7.8% سنويا، وهو أكثر من ضعف معدل النمو في الناتج المحلي العالمي والبالغ 3.7%. الجدول (1) والشكل (1). ويعزى هذا المعدل المرتفع بالدرجة الأولى إلى تصاعد الناتج المحلي الإجمالي في الصين الذي سجل معدل نمو بلغ 9.5% سنويا. وأدى النمو المرتفع في هذه الدول إلى تضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في هذه الدول ككل بأكثر من ثلاث مرات حيث قفز من حوالي 10.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى 33.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2015، وبذلك تزايدت حصتها في الناتج المحلي العالمي بالأسعار الثابتة من 17.1% في عام 2000 إلى 30.7% في عام 2015. وفي المقابل ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال الفترة نفسها بمعدل 1.7% سنويا ليرتفع من 37.9 تريليون دولار أمريكي إلى 48.7 تريليون دولار أمريكي، وبذلك تراجعت حصة الدول الصناعية في الناتج المحلي العالمي من 60.1% في عام 2000 إلى أقل من نصف (45.1%) هذا الناتج في عام 2015. وهذا مؤشر هام على تزايد مكانة الدول الآسيوية النامية في الاقتصاد العالمي.

الجدول (1)

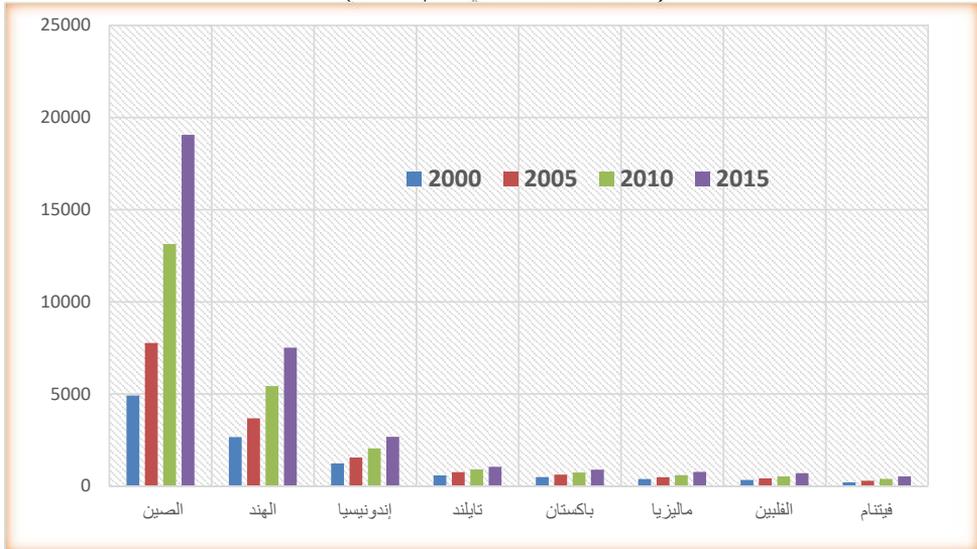
الناتج المحلي الإجمالي حسب القوة الشرائية بالأسعار الثابتة
(مليار دولار أمريكي لعام 2011)

2015	2010	2005	2000	
19,061.9	13,133.4	7,766.4	4,915.5	الصين
7,512.0	5,421.9	3,676.8	2,656.2	الهند
2,674.9	2,045.3	1,547.2	1,228.2	إندونيسيا
889.1	730.6	617.7	484.1	باكستان
1,042.9	906.0	754.1	578.5	تايلند
698.7	524.6	412.3	329.4	الفلبين
519.8	390.0	287.1	205.7	فيتنام
767.7	593.4	476.7	378.2	ماليزيا
33,167.0	23,745.2	15,538.3	10,775.8	المجموع
108,119.6	91,329.7	76,089.2	63,100.9	العالم
48,749.3	44,686.5	42,360.4	37,920.0	منها: الدول الصناعية
59,370.3	46,643.2	33,728.8	25,180.9	بقية دول العالم

المصدر: [start=2000&http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.KD?end=2015](http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.KD?end=2015&start=2000)

الشكل (1)

الناتج المحلي الإجمالي حسب القوة الشرائية بالأسعار الثابتة
(مليار دولار أمريكي لعام 2011)



المصدر: [start=2000&http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.KD?end=2015](http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.KD?end=2015&start=2000)

وتلقي الفقرات التالية الضوء على تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الدول الآسيوية النامية كل على حدة خلال الفترة (2000 – 2015).

- الصين:

سجل الاقتصاد الصيني أعلى معدلات النمو سواء على النطاق الإقليمي أو العالمي إذ كما ذكر سابقا تصاعد الناتج المحلي الإجمالي في الصين بمعدل 9.5% سنويا حيث تضاعف هذا الناتج بحوالي أربع مرات ليزداد من 4.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى 19.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2015، وبذلك ارتفعت حصة الصين في الناتج المحلي العالمي من 7.8% في عام 2000 إلى 17.6% في عام 2015. وفي الوقت نفسه ارتفعت حصة الفرد في الصين في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة من 3701 دولار أمريكي إلى 13572 دولار أمريكي، علما أن المتوسط العالمي لحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع خلال الفترة نفسها من 10316 دولار أمريكي إلى 14717 دولار أمريكي، بينما ارتفعت حصة الفرد في الدول الصناعية من 32758 دولار أمريكي إلى 37999 دولار أمريكي. الجدول (2) والشكل (2).

(2) الجدول

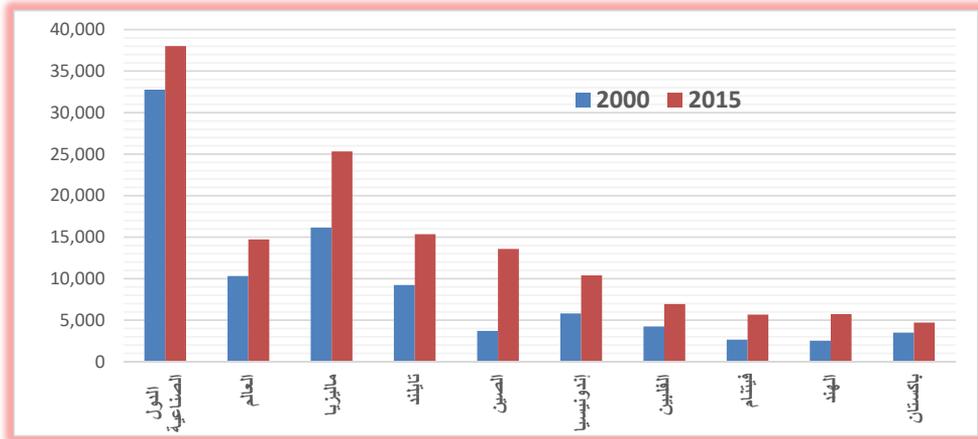
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب القوة الشرائية بالأسعار الثابتة
(دولار أمريكي لعام 2011)

2015	2000	
13,572	3,701	الصين
5,730	2,521	الهند
10,385	5,806	إندونيسيا
4,706	3,502	باكستان
15,347	9,228	تايلند
6,938	4,227	الفلبين
5,667	2,650	فيتنام
25,312	16,146	ماليزيا
14,717	10,316	العالم
37,999	32,758	الدول الصناعية

المصدر: <http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.KD?end=2015&start=2000>

الشكل (2)

حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب القوة الشرائية بالأسعار الثابتة
(دولار أمريكي لعام 2011)



المصدر: <http://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.PP.KD?end=2015&start=2000>

وتشير البيانات الواردة في تقرير البنك الدولي حول آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير 2017⁽¹⁾ إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 في الصين قد انخفض من 7.3% في عام 2014 إلى 6.9% في عام 2015، ويقدر أن يصل إلى 6.7% في عام 2016، ويتوقع أن يستمر في التباطؤ ليلبلغ 6.5% في عام 2017 ثم إلى 6.3% في عام 2018 و عام 2019. ولتبيان أهمية هذه التوقعات ووضعها ضمن المنظور الشامل لتطورات الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي فإنه من المفيد الإشارة إلى أن معدل النمو في الناتج المحلي العالمي حسب بيانات البنك الدولي نفسها قد تراجع من 3.5% في عام 2014 إلى 3.3% في عام 2015، ويقدر أنه قد انخفض مرة أخرى ليلبلغ 3% في عام 2016، ويتوقع له أن ينمو بمعدل 3.5% في عام 2017، وبمعدل 3.7% في عام 2018 و عام 2019.

ويرى بعض المحللين الاقتصاديين أن تحقيق الصين لنمو اقتصادي بالمعدلات التي تضعها الحكومة (أعلى من 6%) يتطلب ارتفاعا حادا في نسبة الدين إلى الناتج المحلي

الإجمالي، وهو أمر غير قابل للاستمرار به، وهي حالة يمكن أن تؤدي إلى الوقوع فيما يطلق عليه "فخ المديونية"، كما يمكن أن تؤدي إلى نشوء أزمة أو إلى تباطؤ في النمو الاقتصادي. وهناك من يرى أن النمو المتسارع في المديونية في الصين يمثل تهديدا للاستقرار العالمي، وأن الصين تحتاج إلى إعادة التوازن إلى اقتصادها وتحقيق الاستقرار في نظامها المالي قبل الإقبال على الانفتاح على التدفقات الرأسمالية.

ويتطلب الخروج من فخ المديونية اتخاذ أحد ثلاثة حلول، وهي: إيقاف النمو في المديونية، أو إيقاف النمو في المديونية والسماح بخروج المدخرات عن طريق الزيادة الكبيرة في الفائض في الحساب الجاري، أو إيقاف النمو في المديونية ورفع الاستهلاك بصورة كبيرة.

وهناك من يرى أن الاقتصاد الصيني يجري عملية إعادة التوازن بصورة بطيئة عن طريق رفع الاستهلاك، وهو أمر مشكوك به نظرا لصعوبة تحقيقه من الناحيتين الفنية والسياسية. وفي حالة إمكانية تطبيقه فإن عملية إعادة التوازن سوف تستغرق فترة طويلة تزيد عن عشر سنوات (2).

ويرى بعض المحللين الاقتصاديين أن التحدي الأهم الذي يواجه الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن هو إدماج الصين في النظام المالي العالمي حيث يجب أن ينصب اهتمام صانعي السياسات على مكنم الخطر، وهو حساب رأس المال في ميزان المدفوعات في الصين وليس على حسابها الجاري. والمبرر وراء ذلك أن حساب رأس المال يعكس تفاعل جانبيين هامين في الاقتصاد العالمي، وهما: التوازن بين الادخار والاستثمار، والنظام المالي.

وتدرك السلطات الصينية إن إدماج النظام المالي الصيني في الاقتصاد العالمي محفوف بكثير من المخاطر. ويشبه الوضع المالي في الصين الآن الوضع المالي في الدول



الغربية في القرن الماضي الذي نجم عنه الكساد العظيم والركود العظيم إثر التفاعل الذي حصل بين النظام المالي الأمريكي والاقتصاد العالمي.

ويكرر بعض المحللين مقولة رئيس الوزراء الصين السابق ون جيا باو Wen Jiabao من أن الاقتصاد الصيني هو "غير مستقر، غير متوازن، غير متناسق، وغير قابل للاستمرار". ويرون أن هذه المقولة هي سليمة الآن أكثر مما كانت عليه في عام 2007 عندما صرح بها رئيس الوزراء.

وعلى ضوء الاختلالات في الاقتصاد الكلي والفوائض المالية في الصين فإنه من الممكن أن يتسبب هذا الوضع بضرر كبير على الاقتصاد العالمي. وتبدو المخاطر التي يمكن أن تؤدي إليها هذه الحالة في الصين أكبر مما كانت عليه هذه المخاطر أثناء الأزمة المالية العالمية (2007-2008).

إن المدخرات في الصين هي أكبر مما يمكن استثماره بصورة مربحة في السوق المحلية ففي عام 2015 كانت المدخرات المحلية تشكل 48% من الناتج المحلي الإجمالي. وتفيد المقارنات الدولية أن نمو الاقتصاد بمعدل 6% يتطلب وجود استثمارات تربو قليلا عن ثلث الناتج المحلي الإجمالي، ويؤشر هذا إلى أن الفائض في المدخرات في الصين قد وصل إلى 15% من الناتج المحلي الإجمالي. والتساؤل الذي يطرح نفسه هو: إلى أين ستذهب هذه الفوائض في المدخرات؟ والجواب الافتراضي على ذلك أنها ستذهب إلى الخارج على شكل فوائض في الحساب الجاري، وهو ما حصل قبل الأزمة المالية، وهو ما يحتمل أن يحصل الآن.

ويرى بعض المحللين أن الأزمة المالية الصينية التي يعتقد الآن أنها وشيكة الوقوع قد تزيد من احتمالات نشوء أزمة مالية عالمية أخرى ستكون الصين في قلبها وليس الولايات المتحدة كما حصل في الأزمة السابقة⁽³⁾. وفي المقابل هناك من الخبراء الاقتصاديين من يرى أن المشاكل الاقتصادية في الولايات المتحدة التي يقال أن التجارة

مع الصين قد تسببت بها هي نتيجة النمو الاقتصادي الملحوظ والزيادة في الطاقات الإنتاجية في الصين وليست بسبب السياسات التجارية المجحفة، كما أنه لمن الصعوبة بمكان المبالغة بالمدى الذي تسعى فيه الصين إلى التوسع في العالم بالوسائل الاقتصادية باستخدام ما يسمى القوة الناعمة (soft power)، والدليل على ذلك أن البنك الآسيوي للاستثمار في البنى الأساسية (AIIB)، وهو بنك صيني منافس للبنك الدولي، أعلن عن نيته القيام باستثمارات على نطاق العالم، وأن حجم الاستثمارات الصينية الحالية في أمريكا اللاتينية وإفريقيا يتجاوز حجم الاستثمارات للولايات المتحدة والبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، وسوف تؤمن هذه الاستثمارات بمرور الوقت الحصول على المواد الأولية وستسمح للشركات الصينية بالوصول إلى مستوى اقتصاديات الحجم (4).

ويلخص بعض الخبراء المشاكل التي تواجه الصين في النقاط التالية: إحلال الزيادة في الطلب المحلي محل الاعتماد الكبير على الصادرات، تخفيض حجم الطاقات الفائضة الموجودة في العديد من القطاعات الاقتصادية، كبح جماح الفساد، معالجة شيخوخة السكان، والتغلب على مشاكل تدهور البيئة وتغير المناخ (5).

أما من ناحية رؤية الصين حول النظام الاقتصادي العالمي فقد شرح الرئيس جينبنغ هذه الرؤية في خطاب له أمام منتدى دافوس في بداية عام 2017 حيث أشار إلى أن الصين قد أصبحت ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد 38 عاما من الإصلاح والانفتاح، وأنها قامت خلال الفترة (1950-2016) بتقديم أكثر من 400 مليار يوان كمعونات خارجية، وتعهدت بأكثر من 5000 مشروع مساعدة أجنبية، منها 3000 مشروعا مكتملا، وعقدت أكثر من 11000 ورشة في الصين لتدريب أكثر من 260 ألف شخص من الدول النامية. وذكر الرئيس جينبنغ أن الصين جذبت منذ بدء الإصلاح والانفتاح أكثر من 1.7 تريليون دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية، كما قامت بتقديم أكثر 1.2 تريليون دولار على شكل استثمارات مباشرة خارجية. وساهمت الصين بما يتجاوز 30% من النمو العالمي على أساس المتوسط السنوي. وأشار إلى أن استهلاك القطاع المنزلي وقطاع الخدمات قد



أصبحت الدافعين للنمو الاقتصادي في الصين. خلال التسعة شهور الأولى من عام 2016، ساهم الاستهلاك المحلي بـ 71% من النمو الاقتصادي. وقد بدأت كثافة الطاقة بالانخفاض.

وتوقع الرئيس الصيني أن تستورد الصين خلال السنوات الخمس القادمة ما قيمته 8 تريليون دولار أمريكي من البضائع وأن تجتذب 600 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات الخارجية وأن تقدم 750 مليار دولار أمريكي على شكل استثمارات خارجية. وسيقوم السواح الصينيون بـ 700 مليون زيارة خارجية.

وذكر الرئيس الصيني أن سياسة الأبواب المفتوحة التي تنتهجها الصين سيسمح للدول الأخرى بدخول السوق المحلية في الصين كما سيسمح للاقتصاد الصيني بالاندماج بالاقتصاد العالمي، وأنه لا توجد لدى الصين النية لدعم تنافسياتها التجارية عن طريق تخفيض قيمة عملتها الرنمينبي (Renminbi).

ومن النقاط الهامة التي ذكرها الرئيس الصيني أن الصين قد وضعت منذ ثلاث سنوات مبادرة "الحزام والطريق"، ومنذ ذلك الوقت أعرب أكثر من 100 دولة ومنظمة دولية عن استجاباتها ودعمها للمبادرة، كما وقعت أكثر من 40 دولة ومنظمة دولية اتفاقيات تعاون مع الصين، وقامت الشركات الصينية باستثمار ما يزيد عن 50 مليار دولار أمريكي وأطلقت عددا من المشاريع الكبيرة في الدول التي تقع على مسار الطريق (6). والجدير بالذكر أن لدى الصين مبادرة "حزام واحد، طريق واحد" التي تضع تصورا حول الاستثمار في البنى التحتية وتقديم العون الأجنبي لربط الصين بأوروبا (7).

- الهند:

تأتي الهند في المرتبة الثانية ضمن الدول الآسيوية النامية من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي فيها حيث ازداد هذا الناتج بالأسعار الثابتة بمعدل 7.2% سنويا خلال الفترة (2000-2015) ليرتفع من حوالي 2.7 تريليون دولار أمريكي إلى 7.5 تريليون

دولار أمريكي، وبذلك ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 2521 دولار أمريكي إلى 5730 دولار أمريكي.

وتفيد بيانات تقرير البنك الدولي المشار إليه أعلاه إلى أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 في الهند سيهبط في عام 2016 ليصل إلى 7% بعد أن سجل 7.6% في عام 2015، وسيعاود الصعود ليبلغ 7.6% في عام 2017، ثم إلى 7.8% في عام 2018 و عام 2019.

- إندونيسيا:

تأتي إندونيسيا في المرتبة الثالثة ضمن الدول الآسيوية النامية من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي. وارتفع هذا الناتج بالأسعار الثابتة بمعدل 5.3% سنويا خلال الفترة (2000-2015) ليصل إلى ما يقارب 2.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2015 بالمقارنة مع 1.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2000، وبذلك ارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 5806 دولار أمريكي إلى 10385 دولار أمريكي.

ومن المتوقع كما تدل بيانات تقرير البنك الدولي إلى أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2010 في إندونيسيا سيرتفع من 4.8% في عام 2015 ليصل إلى 5.1% في عام 2016، ثم إلى 5.3% في عام 2017، وسيسجل 5.5% في عام 2018 و عام 2019.

- تايلند:

لدى تايلند رابع أكبر اقتصاد ضمن الدول الآسيوية النامية. وارتفع الناتج المحلي الإجمالي في تايلند بالأسعار الثابتة بمعدل 4% سنويا خلال الفترة (2000-2015) حيث ارتفع حجم الناتج فيها من 579 مليار دولار أمريكي إلى 1043 مليار دولار أمريكي.



وارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في تايلند من 9228 دولار أمريكي إلى 15347 دولار أمريكي.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في تايلند حسب بيانات البنك الدولي معدل نمو ضئيل بلغ 0.8% في عام 2014، ونما بمعدل 2.8% في عام 2015، ويقدر أن ينمو بمعدل 3.1% في عام 2016. ويتوقع أن يرتفع هذا المعدل تدريجياً ليصل إلى 3.2%، 3.3%، 3.4% في الأعوام 2017، 2018، 2019 على التوالي.

- باكستان:

نما الناتج المحلي الإجمالي في باكستان بمعدل 4.1% سنوياً خلال الفترة (2000-2015) ليرتفع من 484.1 مليار دولار أمريكي إلى 889.1 مليار دولار أمريكي. أما على صعيد حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت هذه الحصة بمعدل بسيط لم يتجاوز 2% سنوياً لتصل إلى 4706 دولار أمريكي في عام 2015 بالمقارنة مع 3502 دولار أمريكي في عام 2000.

وبلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في باكستان حسب تقرير البنك الدولي 4% في عام 2014 و عام 2015، ويقدر أن يصل إلى 4.7% في عام 2016. ويتوقع أن يرتفع هذا المعدل تدريجياً ليصل إلى 5.2%، 5.5%، 5.8% في الأعوام 2017، 2018، 2019 على التوالي.

- ماليزيا:

تمتاز ماليزيا بأنها الدولة التي تمتلك أعلى مستوى لدخل الفرد ضمن الدول الثمان حيث وصلت حصة الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي إلى 25312 دولار أمريكي في عام 2015 بالمقارنة مع 16146 دولار أمريكي في عام 2000. أما من ناحية حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فقد ازداد هذا الناتج في ماليزيا بمعدل 4.8% سنوياً

خلال الفترة 2000-2015 حيث تضاعف من 378.2 مليار دولار أمريكي إلى 767.7 مليار دولار أمريكي.

- الفلبين:

حقق حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الفلبين ارتفاعا ملموسا خلال الفترة (2000-2015) حيث ازداد بمعدل 5.1% سنويا ليتضاعف من 329.4 مليار دولار أمريكي إلى 698.7 مليار دولار أمريكي. أما من ناحية حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي فقد ازدادت هذه الحصة من 4227 دولار أمريكي إلى 6938 دولار أمريكي خلال الفترة ذاتها.

- فيتنام:

سجل حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فيتنام ارتفاعا عاليا نسبيا خلال الفترة (2000-2015) حيث ازداد هذا الناتج بمعدل 6.4% سنويا، وهو ثالث أعلى معدل للنمو في الناتج المحلي الإجمالي ضمن هذه المجموعة من الدول بعد الصين والهند. وتضاعف حجم الناتج في فيتنام 2.5 مرة خلال هذه الفترة حيث وصل إلى 519.8 مليار دولار أمريكي في عام 2015 بالمقارنة مع 205.7 مليار دولار أمريكي في عام 2000. وارتفعت حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي من 2650 دولار أمريكي إلى 5667 دولار أمريكي.

2- التطورات الاقتصادية المستقبلية المتوقعة في الدول الآسيوية النامية:

تشير توقعات إحدى بيوت الخبرة العالمية⁽⁸⁾ حول التطورات الاقتصادية المستقبلية في العالم حتى عام 2050 إلى حدوث تغييرات ملموسة في الأهمية النسبية لمكانة الاقتصادات الرئيسية في الاقتصاد العالمي. ومن أهم هذه التغييرات هي التوقعات التالية:



- ستحافظ الصين على المركز الأول في حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث يتوقع أن يتضاعف هذا الناتج من 17.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2014 إلى 36.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2030 ثم إلى 61.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2050.

- صعود الهند من المركز الثالث من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى المركز الثاني متجاوزة الولايات المتحدة الأمريكية. فمن المتوقع أن يرتفع هذا الناتج من 7.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2014 إلى 17.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2030 ثم إلى 42.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2050.

- صعود إندونيسيا من المركز التاسع الآن إلى المركز الخامس في عام 2030 ثم إلى المركز الرابع في عام 2050. ومن المتوقع أن يتضاعف حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في إندونيسيا من 2.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2014 إلى 5.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2030 ثم إلى 12.2 تريليون دولار أمريكي في عام 2050.

- من المتوقع أن ترتفع باكستان من المركز الخامس والعشرين في الوقت الراهن إلى المركز الثاني والعشرين في عام 2030 ثم ستواصل صعودها إلى المركز الخامس عشر في عام 2050 حيث سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي فيها من 884 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى 1.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2030 ثم إلى 4.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2050.

- من المتوقع أن تقفز الفلبين من المركز الثامن والعشرين إلى المركز السادس والعشرين في عام 2030 ثم إلى المركز العشرين في عام 2050. وسيزداد الناتج المحلي فيها من 695 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى 1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2030 ثم إلى 3.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2050.

- يتوقع أن تحافظ تايلند على المركز الحادي والعشرين حتى عام 2050 حيث سيرتفع الناتج المحلي فيها من 990 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى 1.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2030 ثم إلى 3.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2050.

- يتوقع أن تصعد فيتنام من المركز الثاني والثلاثين إلى المركز الثامن والعشرين في عام 2030 ثم إلى المركز الثاني والعشرين في عام 2050. وستحقق فيتنام زيادة ملموسة في حجم الناتج المحلي الإجمالي فيها الذي سيتضاعف من 509 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى 1.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2030 ثم إلى 3.4 تريليون دولار أمريكي في عام 2050.

- من المتوقع أن ترتفع ماليزيا من المركز السابع والعشرين إلى المركز الرابع والعشرين في عامي 2030 و2050. وسيرتفع الناتج المحلي فيها من 747 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى 1.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2030 ثم إلى 3.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2050.

3- السكان:

يشكل عدد السكان في الدول الآسيوية النامية الرئيسية (الصين، الهند، إندونيسيا، باكستان، تايلند، الفلبين، فيتنام، وماليزيا) أحد العوامل الرئيسية الهامة التي تجعل منها ذات تأثير ملموس في العالم على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والجيوسياسية إذ يقارب إجمالي عدد السكان في هذه الدول الثمان حوالي نصف عدد سكان العالم.

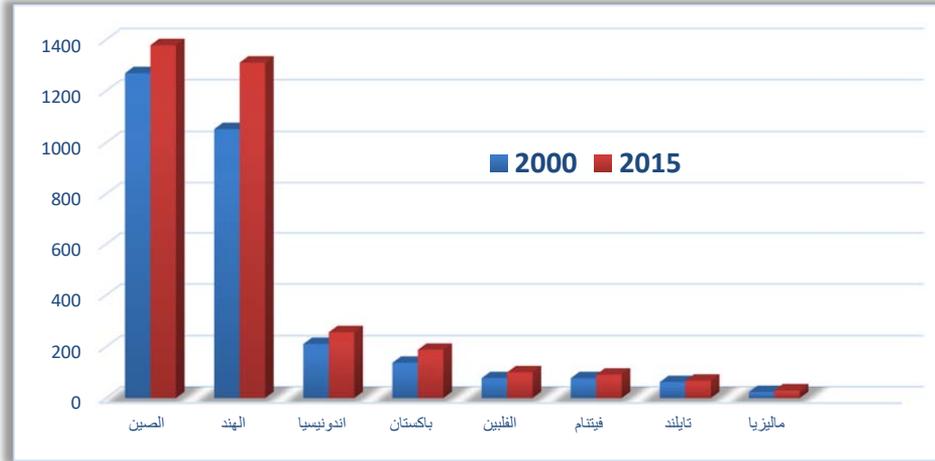
وارتفع عدد السكان في الدول الثمان بمعدل 1.1% سنويا خلال الفترة (2000-2015)، وهو معدل يقل قليلا عن معدل النمو العالمي الذي بلغ 1.2%. ووصل عدد السكان في الدول الثمان إلى ما يناهز 3.4 مليار نسمة في عام 2015، ويمثل ذلك 46.7% من إجمالي عدد سكان العالم في عام 2015 بعد أن كان 47.7% في عام 2000. الجدول (3) والشكل (3).

الجدول (3)
عدد السكان في الدول الآسيوية
(مليون نسمة)

2015	2000	
1379.1	1269.7	الصين
1311.1	1053.5	الهند
257.6	211.5	اندونيسيا
188.9	138.3	باكستان
68.0	62.7	تايلند
100.7	77.9	الفلبين
91.7	77.6	فيتنام
30.3	23.4	ماليزيا
3427.4	2914.7	المجموع
7346.7	6116.8	العالم

المصدر: <http://data.worldbank.org/indicator/SP.POP.TOTL?end=2015&start=2000>

الشكل (3)
تطور عدد السكان في الدول الآسيوية، عامي 2000 و 2015
(مليون نسمة)



وتتباين الدول الثمان تباينا ملحوظا فيما بينها سواء من ناحية حجم عدد السكان أو من ناحية معدل النمو في عدد السكان. وتشكل الصين نقطة فارقة في هذا المجال إذ ارتفع عدد السكان فيها بمعدل 0.6% سنويا خلال الفترة (2000-2015) ليرتفع من حوالي 1.3 مليار نسمة إلى ما يقارب 1.4 مليار نسمة ليشكل 18.8% من إجمالي عدد السكان في

العالم في عام 2015 بعد أن كان 20.8% في عام 2000. وسجل عدد السكان في الهند معدل نمو يزيد عن ضعف معدل النمو في الصين، إذ ارتفع عدد سكان الهند بمعدل 1.5% سنويا ليزيد من حوالي 1.1 مليار نسمة إلى ما يناهز 1.3 مليار نسمة، وبذلك ارتفعت نسبة عدد سكان الهند في إجمالي عدد سكان العالم من 17.2% في عام 2000 إلى 18.8% في عام 2015. وفي الوقت نفسه وصل معدل النمو في عدد السكان في الدول الست الأخرى إلى المستويات التالية:

باكستان (2.1%)، الفلبين وماليزيا (1.7%)، إندونيسيا (1.3%)، فيتنام (1.1%)، وتايلند (0.5%). ووصل عدد السكان في هذه الدول في عام 2015 إلى المستويات التالية: إندونيسيا (257.6 مليون نسمة)، باكستان (188.9 مليون نسمة)، الفلبين (100.7 مليون نسمة)، فيتنام (91.7 مليون نسمة)، تايلند (68 مليون نسمة)، وماليزيا (30.3 مليون نسمة).

ويلاحظ من هذه البيانات أن معدل النمو في عدد السكان في كل من الصين وتايلند يقل عن المعدل العالمي، كما تعادل معدل النمو في عدد سكان فيتنام مع المعدل العالمي، بينما تجاوز معدل النمو في عدد سكان كل من الهند، باكستان، الفلبين، ماليزيا، وإندونيسيا المعدل العالمي. وهذا يعطي أحد المؤشرات الأولية حول ما يمكن أن توول إليه التطورات المستقبلية في المجال الاقتصادي على الأقل، ومن ضمنها مجال الطاقة.

الجزء الثاني: إنتاج واستهلاك الطاقة في الدول الآسيوية النامية

1- احتياطات النفط:

تمتلك الدول الآسيوية النامية احتياطات متواضعة من النفط. وازدادت هذه الاحتياطات بمعدل 1.6% سنويا خلال الفترة (2000-2016) حيث ارتفعت من 32.6 مليار برميل في نهاية عام 2000 إلى 42.1 مليار برميل في نهاية عام 2016، وذلك في



الوقت الذي ارتفعت فيه الاحتياطيات العالمية بمعدل 1.7% سنويا لتصل إلى 1706.7 مليار برميل في نهاية عام 2016⁽⁹⁾. وعليه فقد حافظت الدول الآسيوية النامية على حصتها في إجمالي الاحتياطيات العالمية خلال الفترة (2000-2016) وهي 2.5%.
الجدول (4).

وتعود هذه الزيادة في الاحتياطيات النفطية في الدول الآسيوية النامية حصريا إلى الزيادة الملموسة في حجم الاحتياطيات النفطية في الصين التي ازدادت بمعدل 3.3% سنويا لترتفع من 15.2 مليار برميل في نهاية عام 2000 إلى 25.7 مليار برميل في نهاية عام 2016، وبذلك ارتفعت حصة الصين في الاحتياطيات العالمية إلى 1.5% في عام 2016. وتوجد خمس دول أخرى ضمن هذه المجموعة لديها احتياطيات نفطية صغيرة، وهذه الدول هي: الهند، فيتنام، ماليزيا، إندونيسيا، وتايلند. وبلغت الاحتياطيات النفطية في هذه الدول في نهاية عام 2016 كما يلي: الهند (4.7 مليار برميل)، فيتنام (4.4 مليار برميل)، ماليزيا (3.6 مليار برميل)، إندونيسيا (3.3 مليار برميل)، وتايلند (0.4 مليار برميل).

الجدول (4)

تطور الاحتياطيات المؤكدة من النفط في الدول الآسيوي، 2000 - 2016
(مليار برميل)

2016	2015	2010	2005	2000	
25.7	25.7	23.2	15.6	15.2	الصين
4.7	4.8	5.8	5.9	5.3	الهند
3.3	3.6	4.2	4.2	5.1	إندونيسيا
					باكستان
0.4	0.4	0.4	0.5	0.5	تايلند
					الفلبين
4.4	4.4	4.4	3.1	2.0	فيتنام
3.6	3.6	3.7	5.3	4.5	ماليزيا
42.1	42.5	41.7	34.6	32.6	المجموع
1706.7	1691.5	1642.4	1374.4	1300.9	العالم
244.5	244.5	237.9	244.0	256.2	منها: الدول الصناعية
1462.2	1447.0	1404.5	1130.4	1044.7	بقية دول العالم
2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	(%)

المصدر: BP, Statistical Review of World Energy, 2017

2- إنتاج النفط:

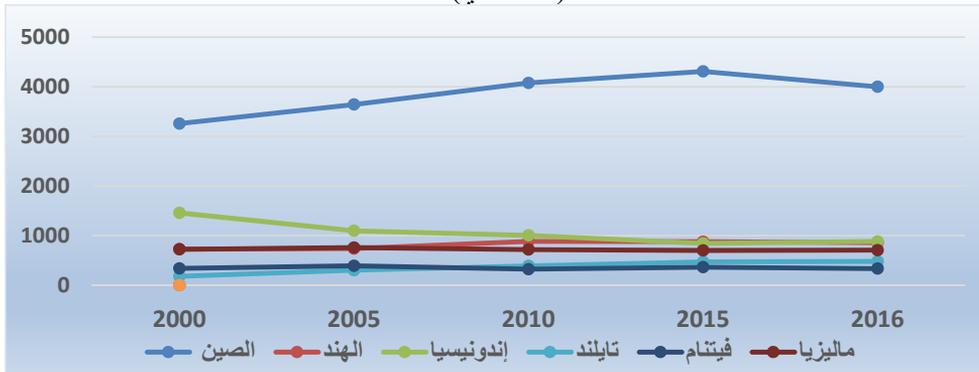
أما من ناحية إنتاج النفط في الدول الآسيوية النامية فقد ارتفع بمعدل 0.5% سنويا خلال الفترة (2000-2016) ليصل إلى ما يقارب 7.3 مليون ب/ي في عام 2016 بالمقارنة مع حوالي 6.7 مليون ب/ي في عام 2000⁽¹⁰⁾. الجدول (5) والشكل (4). ويمكن استخلاص ملاحظتين حول تطورات إنتاج النفط في هذه المجموعة من الدول، وهما:

الجدول (5)
تطور إنتاج النفط في الدول الآسيوية، 2000 - 2016
(ألف ب/ي)

2016	2015	2010	2005	2000	
3999	4309	4077	3642	3257	الصين
856	876	882	737	726	الهند
881	841	1003	1096	1456	إندونيسيا
					باكستان
479	468	389	300	178	تايلند
					الفلبين
333	362	322	389	337	فيتنام
705	699	717	757	722	ماليزيا
7253	7555	7390	6921	6676	المجموع
92150	91704	83251	81908	74934	العالم
23122	23596	18527	19883	21536	منها: الدول الصناعية
69028	68108	64724	62025	53398	بقية دول العالم
7.9	8.2	8.9	8.4	8.9	(%)

المصدر: BP, Statistical Review of World Energy, 2017 .

الشكل (4)
تطورات إنتاج النفط في الدول الآسيوية، 2000 - 2016
(ألف ب/ي)



المصدر: BP, Statistical Review of World Energy, 2017 .



- إن معدل الزيادة في إنتاج النفط في هذه المجموعة من الدول جاء دون المعدل العالمي إذ ازداد إنتاج العالم بمعدل 1.3% سنويا حيث ارتفع من 75 مليون ب/ي في عام 2000 إلى 92.2 مليون ب/ي في عام 2016.

- إن معدل الزيادة في إنتاج هذه الدول شكل نصف المعدل العام الذي سجلته بقية الدول النامية والبالغ 1.6% سنويا. وعليه فقد تراجعت حصة الدول الآسيوية النامية في إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام من 8.9% في عام 2000 إلى 7.9% في عام 2016.

وعند النظر إلى إنتاج النفط في الدول الآسيوية النامية كل على حدة يلاحظ أن الصين هي الدولة الرئيسية المنتجة للنفط ضمن هذه المجموعة حيث تجاوزت حصتها نصف (55.1%) إجمالي إنتاج النفط في هذه المجموعة في عام 2016. وازداد إنتاج النفط في الصين بمعدل 1.3% سنويا خلال الفترة (2000-2016) حيث ارتفع من حوالي 3.3 مليون ب/ي في عام 2000 إلى 4 مليون ب/ي في عام 2016. ويشكل هذا المستوى من الإنتاج نسبة لا تتجاوز 4.3% من الإنتاج العالمي من النفط في عام 2016. وتوجد خمس دول أخرى ذات إنتاج صغير نسبيا من النفط، وهذه الدول هي: إندونيسيا، الهند، ماليزيا، تايلند، وفيتنام. وبلغ إنتاج النفط في هذه الدول في عام 2016 كما يلي: إندونيسيا (881 ألف ب/ي)، الهند (856 ألف ب/ي)، ماليزيا (705 ألف ب/ي)، تايلند (479 ألف ب/ي)، وفيتنام (333 ألف ب/ي).

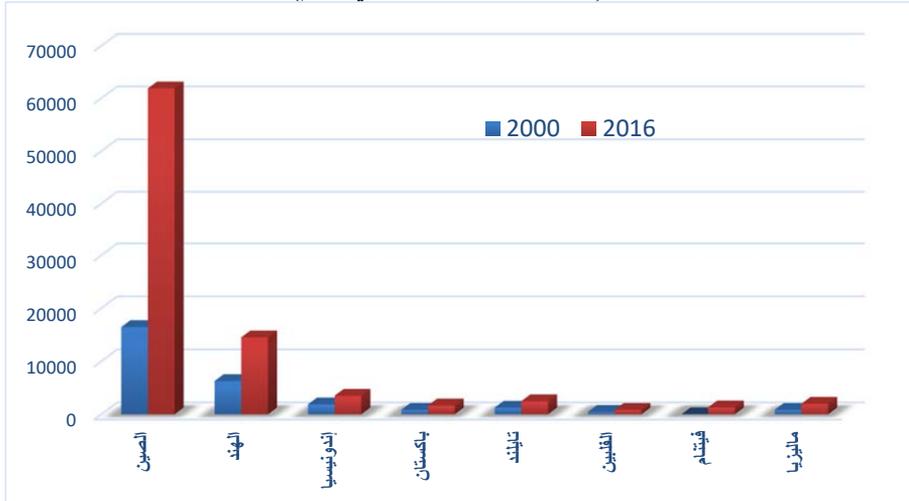
3- استهلاك الطاقة والنفط:

- استهلاك الطاقة:

في الوقت الذي ارتفع فيه إجمالي استهلاك الطاقة في العالم بمعدل 2.5% سنويا خلال الفترة (2000-2016) تساعد هذا الاستهلاك في الدول الآسيوية النامية (باستثناء فيتنام) بمعدل 7.3% سنويا، وذلك مقابل ارتفاع استهلاك الدول الصناعية بمعدل 0.2%،

وازداد استهلاك بقية الدول النامية بمعدل 4.6%. وتضاعف استهلاك الطاقة في الدول الآسيوية النامية بأكثر من ثلاث مرات حيث قفز من 28.1 مليون برميل مكافئ نفط في اليوم (ب م ن ي) في عام 2000 إلى 88.2 مليون ب م ن ي في عام 2016، أي أن حصة هذه الدول في إجمالي استهلاك الطاقة في العالم قد تضاعفت من 15.4% إلى 33.1% خلال هذه الفترة. الجدول (6) والشكل (5).

الشكل (5)
تطور استهلاك الطاقة في الدول الآسيوية، عامي 2000 و 2016
(ألف برميل مكافئ نفط في اليوم)



المصدر: BP, Statistical Review of World Energy, 2002, 2017.



تطور استهلاك الطاقة في الدول الآسيوية
الجدول (6)
(ألف برميل مكافئ نفط في اليوم)

2016										2000																
الإجمالي	الطاقات المتجددة	الطاقة الكهرومائية	الطاقة النووية	القمم	الغاز الطبيعي	النفط	الإجمالي	الطاقات المتجددة	الطاقة الكهرومائية	الطاقة النووية	القمم	الغاز الطبيعي	النفط	الصين	الهند	إندونيسيا	باكستان	تايلاند	الفلبين	فيتنام	ماليزيا	المجموع	العالم	منها: الدول الصناعية	بقية دول العالم	(%)
61885	1729	5284	968	38042	3862	12001	16473	0	1105	76	9989	488	4816									9605	70669	44129	26541	
14537	331	584	173	8272	906	4271	6292	0	349	72	3442	470	1958									2589	43327	23795		
3516	52	66	0	1259	681	1458	1882	0	42	0	275	552	1012									14027	22370			
1671	8	155	26	108	821	552	845	0	80	6	40	341	378									9605	44129			
2486	56	16	0	355	874	1185	1253	0	28	0	157	370	699									2589	43327			
843	62	42	0	271	68	400	456	0	36	0	86	0	333									14027	22370			
1301	2	275	0	428	193	404	0	0	0	0	0	0	0									9605	43327			
1996	6	84	0	400	777	729	849	0	34	0	38	368	410									2589	43327			
88237	2247	6507	1167	49135	8181	21000	28051	0	1675	155	14027	2589	9605									9605	70669	44129	26541	
266617	8426	18281	11891	74947	64345	88727	182652	0	12389	11748	44518	43327	70669									2589	43327	23795		
111034	5424	6362	8973	18341	30027	41908	106765	0	6296	10176	22370	23795	44129									2589	43327	23795		
155583	3002	11919	2918	56606	34318	46820	75887	0	6093	1572	22149	19532	26541									2589	43327	23795		
33.1	26.7	35.6	9.8	65.6	12.7	23.7	15.4	0.0	13.5	1.3	31.5	6.0	13.6									6.0	6.0	6.0		

المصدر: BP, Statistical Review of World Energy, 2002, 2017.

ويعتبر الفحم المصدر الأساسي الذي يلبي متطلبات اقتصادات هذه الدول من الطاقة. وارتفعت الأهمية النسبية للفحم في إجمالي استهلاك الطاقة من 50% في عام 2000 إلى 55.7% في عام 2016. وتضاعف حجم استهلاك الفحم في هذه الدول بحوالي 3.6 مرات حيث تصاعد بمعدل 8.7% سنويا ليصل إلى 49.1 مليون ب م ن ي في عام 2016 بالمقارنة مع 14 مليون ب م ن ي في عام 2000، وعليه فقد ارتفعت حصة هذه الدول في إجمالي استهلاك الفحم في العالم من 31.5% إلى 65.6%. وتعتبر الصين المستهلك الأكبر للفحم سواء على الصعيد العالمي أو الصعيد الإقليمي. وتضاعفت حصة الصين في الاستهلاك العالمي من الفحم من 22.4% في عام 2000 إلى نصف (50.8%) هذا الاستهلاك في عام 2016. وتأتي الهند في المرتبة الثانية إذ ارتفعت حصتها في إجمالي استهلاك العالم من الفحم من 7.7% إلى 16.8%. وتعتبر إندونيسيا من الدول ذات الاستهلاك الملموس من الفحم، كما يتم استهلاك كميات صغيرة نسبيا في كل من فيتنام، تايلند، ماليزيا، الفلبين، وباكستان.

ويأتي النفط في المرتبة الثانية من ناحية حصته في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الآسيوية النامية. وتضاعف استهلاك النفط في هذه الدول (*) من 9.6 مليون ب م ن ي في عام 2000 إلى 21 مليون ب م ن ي في عام 2016. وتوجد هناك مفارقة حيث أنه على الرغم من هذا الارتفاع في حجم استهلاك النفط إلا أن حصته في إجمالي استهلاك الطاقة قد تراجعت من 34.2% في عام 2000 إلى 23.8% في عام 2016 وفي الوقت نفسه ازدادت حصة الدول الآسيوية في إجمالي استهلاك العالم من النفط من 13.6% إلى 23.7%. وتعتبر الصين المستهلك الأكبر للنفط ضمن مجموعة الدول الآسيوية النامية، وتضاعفت حصة الصين في إجمالي استهلاك النفط في العالم من 6.8% في عام 2000 إلى 13.5% في عام 2016. وفي الوقت نفسه ارتفعت حصة الهند من 2.8% إلى 4.8%.



ويحتل الغاز الطبيعي المرتبة الثالثة في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الآسيوية النامية حيث ارتفع استهلاكه بمعدل 7.3% سنويا ليصل إلى ما يقارب 8.2 مليون ب م ن ي في عام 2016 بالمقارنة مع 2.6 مليون ب م ن ي في عام 2000. وارتفعت حصة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الآسيوية النامية بصورة طفيفة حيث بلغت 9.3% في عام 2016 بالمقارنة مع 9.2% في عام 2000. وتضاعفت حصة استهلاك الغاز الطبيعي في هذه الدول في إجمالي استهلاك العالم من الغاز الطبيعي من 6% في عام 2000 إلى 12.7% في عام 2016. ويستهلك الغاز الطبيعي بصورة رئيسية في الصين التي ازدادت حصتها في إجمالي استهلاك الغاز الطبيعي في العالم من 1.1% في عام 2000 إلى 6% في عام 2016.

وتعتبر الطاقة الكهرومائية المصدر الرئيسي الرابع الذي يلبي احتياجات الدول الآسيوية النامية من الطاقة. وازداد استهلاك الطاقة الكهرومائية في هذه الدول بمعدل 8.9% سنويا خلال الفترة (2000-2016) حيث ارتفع من 1.7 مليون ب م ن ي إلى 6.5 مليون ب م ن ي. وعلى الرغم من هذا المعدل المرتفع إلا أن مساهمتها في إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول قد ارتفع من 6% إلى 7.4% خلال الفترة المذكورة. وارتفعت حصة استهلاك الطاقة الكهرومائية في هذه الدول في إجمالي استهلاك العالم منها من 13.5% في عام 2000 إلى 35.5% في عام 2016. ويمثل استهلاك الطاقة الكهرومائية في الصين 81.2% من إجمالي استهلاك هذه المجموعة من الدول في عام 2016. وتساعد استهلاك الصين من الطاقة الكهرومائية بصورة ملحوظة الأمر الذي أدى إلى تضاعف حصتها في إجمالي استهلاك العالم بأكثر من ثلاث مرات حيث ازدادت من 8.9% في عام 2000 إلى 28.9% في عام 2016.

وتعتبر الطاقات المتجددة حديثة على مشهد الطاقة في الدول الآسيوية النامية إذ لا توجد البيانات التي تؤشر على استهلاك هذه الطاقات في هذه الدول في عام 2000، بينما تفيد البيانات الحالية إلى أن هذه الطاقات قد أحرزت نموا ملموسا حيث وصل حجم

استهلاكها في عام 2016 إلى ما يربو عن 2.2 مليون ب م ن ي منها 1.7 مليون ب م ن ي في الصين. ويشكل استهلاك هذه الطاقات في الدول الآسيوية النامية أكثر من ربع (26.7%) استهلاك العالم في عام 2016.

وتأتي الطاقة النووية في المرتبة الأخيرة من حيث درجة مساهمتها في تلبية متطلبات الطاقة في الدول الآسيوية النامية. وسجلت الطاقة النووية في هذه الدول أعلى معدلات النمو بين مصادر الطاقة المختلفة خلال الفترة (2000-2016) إذ تصاعد استهلاكها بمعدل 13.5% سنويا حيث تزايدت من 155 ألف ب م ن ي إلى حوالي 1.2 مليون ب م ن ي. ويمثل ذلك 9.8% من استهلاك العالم في عام 2016. وارتفعت مساهمة الطاقة النووية في إجمالي استهلاك الطاقة في الدول الآسيوية النامية من 0.6% في عام 2000 إلى 1.3% في عام 2016.

- استهلاك النفط:

في الوقت الذي ارتفع فيه إجمالي استهلاك العالم من النفط بمعدل 1.4% سنويا خلال الفترة (2000-2016) تصاعد هذا الاستهلاك في الدول الآسيوية النامية بمعدل 4.9% حيث تضاعف من 10.4 مليون ب/ي في عام 2000 إلى 22.5 مليون ب/ي في عام 2016⁽¹¹⁾. وبالمقارنة مع المجموعات الدولية الأخرى نجد أن حصة الدول الآسيوية النامية في إجمالي استهلاك النفط في العالم قد ازدادت من 13.6% في عام 2000 إلى 23.8% في عام 2016، بينما هبطت حصة مجموعة الدول الصناعية (الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) من 62.7% إلى 47.9% حيث تراجع استهلاك النفط في هذه الدول بمعدل 0.3% إذ تقلص من 48.3 مليون ب/ي إلى 46.2 مليون ب/ي. أما من ناحية الدول النامية الأخرى، فقد ارتفع استهلاك النفط بمعدل 2.7% سنويا حيث ازداد من 18.2 مليون ب/ي في عام 2000 إلى 27.8 مليون ب/ي في عام 2016. الجدول (7) والشكل (6).

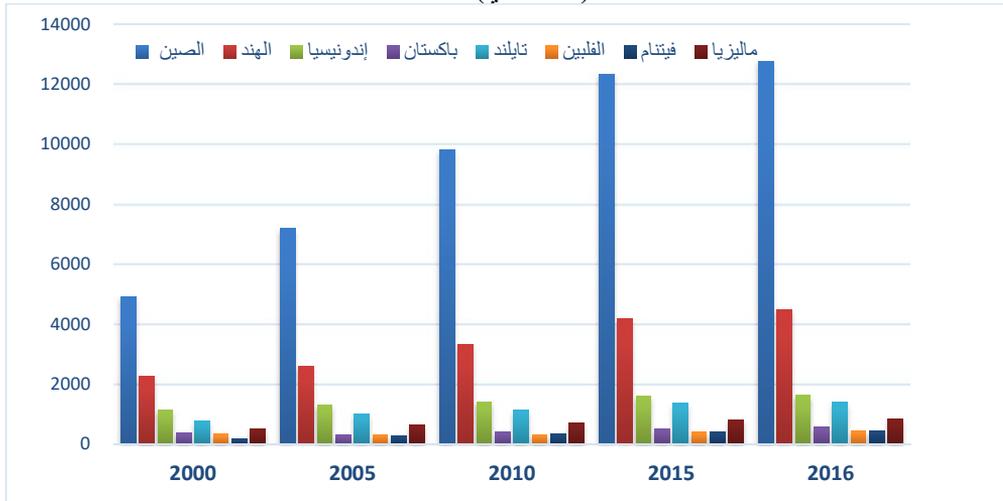


الجدول (7)
تطور استهلاك النفط في الدول الآسيوية، 2000 - 2016
(ألف ب/ي)

2016	2015	2010	2005	2000	
12761	12354	9795	7189	4901	الصين
4489	4164	3319	2606	2259	الهند
1615	1592	1411	1303	1139	إندونيسيا
566	505	411	310	372	باكستان
1382	1355	1122	1015	763	تايلند
434	398	313	314	346	الفلبين
431	407	337	258	171	فيتنام
829	814	690	637	495	ماليزيا
22507	21589	17398	13632	10446	المجموع
96558	95003	88722	84678	76946	العالم
46217	45785	46596	50043	48312	منها: الدول الصناعية
50341	49218	42126	34635	28634	بقية دول العالم
23.3	22.7	19.6	16.1	13.6	(%)

المصدر: BP, Statistical Review of World Energy, 2017 .

الشكل (6)
تطور استهلاك النفط في الدول الآسيوية، 2000 - 2016
(الف ب/ي)



المصدر: BP, Statistical Review of World Energy, 2017 .

وعند النظر إلى استهلاك النفط في كل من الدول الآسيوية النامية يتبين أنه توجد أربع دول قد تجاوز فيها معدل النمو في الاستهلاك معدل الزيادة المسجل في الدول خارج مجموعة الدول الصناعية (الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)، وهو 3.6%. وهذه الدول هي: الصين، فيتنام، الهند، وتايلند. كما توجد أربع دول أخرى يقل فيها معدل النمو عن معدل هذه الفئة من الدول. وهذه الدول هي: ماليزيا، باكستان، إندونيسيا، والفلبين. وتلقي الفقرات التالية الضوء على تطور استهلاك النفط في الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2000-2016) كل دولة على حدة:

شهد استهلاك النفط في الصين قفزة كبيرة خلال الفترة (2000-2016) حيث يلاحظ أن حصة الصين في إجمالي استهلاك العالم من النفط قد ارتفعت من برميل واحد من أصل 16 برميلا في عام 2000 إلى برميل واحد من أصل ثمانية براميل في عام 2016 إذ ارتفع استهلاك الصين بمعدل 6.2% سنويا ليتضاعف من 4.9 مليون ب/ي إلى 12.8 مليون ب/ي. أما في الهند فقد ارتفع استهلاك النفط فيها بمعدل 4.2% سنويا حيث تضاعف من 2.6 مليون ب/ي في عام 2000 إلى 4.4 مليون ب/ي في عام 2016، وعليه فقد ارتفعت حصة الهند في إجمالي استهلاك العالم من النفط من 2.9% إلى 4.6%. وارتفع استهلاك النفط في إندونيسيا بمعدل 2.2% سنويا خلال الفترة (2000-2016)، وهو معدل يقل عن معدل الزيادة في استهلاك النفط في الدول النامية ككل (إجمالي استهلاك العالم خارج مجموعة الدول الصناعية) وهو 3.6%. ووصل استهلاك النفط في إندونيسيا إلى 1.6 مليون ب/ي في عام 2016 بالمقارنة مع 1.1 مليون ب/ي في عام 2000. وتأتي تايلند في المرتبة الرابعة ضمن الدول الآسيوية النامية من ناحية حجم استهلاك النفط فيها. وبلغ معدل الزيادة في استهلاك النفط في تايلند 3.8% سنويا حيث ارتفع من 763 ألف ب/ي في عام 2000 إلى 1.4 مليون ب/ي في عام 2016. وارتفع استهلاك النفط في ماليزيا بمعدل 3.3% سنويا حيث وصل إلى 829 ألف ب/ي في عام 2016 بالمقارنة مع 495 ألف ب/ي في عام 2000، كما ارتفع استهلاك النفط في باكستان



بمعدل 2.7% سنويا إذ ازداد من 372 ألف ب/ي إلى 566 ألف ب/ي. وسجلت فيتنام زيادة ملموسة في استهلاك النفط حيث تصاعد هذا الاستهلاك فيها بمعدل 5.9%، وهو ثاني أكبر معدل في نمو استهلاك النفط ضمن الدول الآسيوية النامية بعد الصين. وتضاعف استهلاك فيتنام من النفط من 171 ألف ب/ي في عام 2000 إلى 431 ألف ب/ي في عام 2016. أما في الفلبين فقد ارتفع استهلاك النفط بمعدل صغير نسبيا بلغ 1.4% سنويا، وبلغ حجم هذا الاستهلاك فيها 434 ألف ب/ي في عام 2016 بالمقارنة مع 346 ألف ب/ي في عام 2000.

وتلقي الفقرات التالية الضوء على تطورات استهلاك الطاقة عموما وعلى استهلاك النفط خصوصا في الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2000-2016).

1- استهلاك الطاقة والنفط في الصين:

أصبحت الصين أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2000. وحققت الصين قفزة كبيرة في مجال استهلاك الطاقة خلال الفترة (2000-2016) حيث تضاعف هذا الاستهلاك 3.8 مرة إذ تصاعد بمعدل 8.6% سنويا ليزداد من 16.5 مليون ب م ن ي في عام 2000 إلى 61.9 مليون ب م ن ي في عام 2016. ونتيجة لهذه القفزة أصبحت الصين تستهلك ما يقارب ربع (23.2%) إجمالي استهلاك الطاقة في العالم في عام 2016 بالمقارنة مع 9% في عام 2000.

ويعتبر الفحم المصدر الأساسي لتلبية متطلبات الاقتصاد الصيني من الطاقة، ولم تتراجع حصة الفحم في إجمالي استهلاك الطاقة في الصين خلال الفترة (2000-2016) رغم كل الحديث عما يسمى "الحرب على التلوث"، بل على العكس فقد ارتفعت حصة الفحم في إجمالي استهلاك الطاقة من 60.6% في عام 2000 إلى 61.5% في عام 2016 حيث ازداد استهلاك الفحم بمعدل 8.7% سنويا، وهو معدل يتجاوز المعدل العام لاستهلاك

الطاقة في الصين خلال الفترة (2000-2016). وبسبب هذا التوسع الكبير في استهلاك الفحم فقد تضاعفت حصة الصين في إجمالي استهلاك العالم من الفحم من 22.3% في عام 2000 إلى أكثر من نصف (50.8%) الاستهلاك العالمي في عام 2016.

وعلى الرغم من الزيادة الملموسة في حجم استهلاك الصين من النفط إلا أن استهلاكه سجل أدنى معدلات النمو في الاستهلاك بين مصادر الطاقة خلال الفترة (2000-2016) إذ ارتفع استهلاك النفط في الصين بمعدل 6.2% سنويا ليتضاعف من 4.9 مليون ب/ي إلى 12.8 مليون ب/ي. ويلاحظ أن حصة النفط في إجمالي استهلاك الطاقة في الصين قد تقلصت من 29.2% في عام 2000 إلى 19.4% في عام 2016، وفي الوقت نفسه ارتفعت حصة الصين في إجمالي استهلاك العالم من النفط من 6.8% في عام 2000 إلى 13.5% في عام 2016.

وتعتبر الطاقة الكهرومائية المصدر الثالث لسد احتياجات الطاقة في الصين، وارتفع استهلاك هذا المصدر بمعدل عال بلغ 10.3% سنويا خلال الفترة (2000-2016) حيث ازداد استهلاك الطاقة الكهرومائية من 1.1 مليون ب م ن ي إلى 5.3 مليون ب م ن ي، وعليه فقد ارتفعت حصة هذا المصدر في إجمالي استهلاك الطاقة من 6.7% إلى 8.5%. ونتيجة هذه الزيادة الكبيرة التي شهدتها الصين في استخدام الطاقة الكهرومائية فقد تضاعفت حصتها في إجمالي استهلاك العالم من الطاقة الكهرومائية من 8.9% في عام 2000 إلى 28.9% في عام 2016.

ويأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الرابعة من ناحية حصته في إجمالي استهلاك الطاقة في الصين. ونتيجة لسياسة الصين للتوسع في استخدام الغاز الطبيعي فقد ازداد استهلاكه فيها بمعدل عال بلغ 13.8% سنويا خلال الفترة (2000-2016) حيث تضاعف ثمان مرات ليقفز من 488 ألف ب م ن ي إلى 3.9 مليون ب م ن ي. وتضاعفت مساهمة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة في الصين من 3% في عام 2000 إلى 6.2%



في عام 2016، كما ازدادت حصة الصين في إجمالي الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي من 1.1% إلى 6% خلال الفترة ذاتها.

وأصبحت الطاقات المتجددة تلعب دورا في مجال تلبية متطلبات الطاقة في الصين فقد صارت تسد 2.8% من إجمالي استهلاك الطاقة فيها في عام 2016 بعد أن كانت غائبة عن المشهد في عام 2000، وبذلك احتلت المرتبة الخامسة في مجال استهلاك الطاقة في عام 2016.

أما من ناحية الطاقة النووية فعلى الرغم من أنها تساهم مساهمة صغيرة في تلبية متطلبات الطاقة في الصين فإنها سجلت أعلى معدلات الزيادة في الاستهلاك خلال الفترة (2000-2016) إذ تصاعد هذا الاستهلاك بمعدل 17.2% سنويا ليتضاعف بحوالي 13 مرة حيث قفز من 76 ألف م ن ي إلى 968 ألف م ن ي، وبذلك تضاعفت حصة الصين في إجمالي استهلاك العالم من الطاقة النووية من 0.6% في عام 2000 إلى 8.1% في عام 2016.

ويقف وراء هذه القفزة الكبيرة في استهلاك الطاقة في الصين سبعة عوامل رئيسية (12)، وهذه العوامل هي:

1- انخفاض أسعار النفط:

أدى انخفاض أسعار النفط إلى تقليص قيمة واردات الصين من النفط الخام والغاز الطبيعي، وهذا أدى بدوره إلى تحفيز النمو الاقتصادي.

2- كسر عادة الإدمان على استهلاك الفحم:

توجد لدى الصين في إطار ما يسمى "الحرب على التلوث" خطة لوضع سقف لاستهلاك الفحم، ويساهم في تنفيذ هذه الخطة 20 جهة رئيسية لتحقيق الالتزام بوضع حد أعلى على استهلاك الفحم قبل عام 2035. وتتضمن هذه الجهات أربعة قطاعات رئيسية، وهي: الطاقة الكهربائية، صناعة الصلب، صناعة الإسمنت، وقطاع الإنشاءات.

3- الغاز الطبيعي والاندفاع نحو الطاقة النووية:

تتضمن الخطة الخمسية الثانية عشرة رفع مساهمة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة في الصين لتصل إلى 10% في عام 2020. أما من ناحية الطاقة النووية فقد أضافت الصين منذ كارثة فوكوشيما 11 مفاعلا جديدا بطاقة 11 غيغاواط.

4- الدور الريادي للطاقة المتجددة:

يشكل استخدام الطاقة المتجددة جزءا رئيسيا من سياسات الطاقة والبيئة في الصين حيث قامت باستثمار ما يزيد عن 54 مليار دولار أمريكي في هذا المجال في عام 2013، وتخطط لاستثمار 15 تريليون دولار أمريكي حتى عام 2030.

5- إصلاح المشاريع التي تمتلكها الدولة:

إن 4 مشاريع من أصل أضخم 12 مشروعاً تمتلكهم الدولة في الصين هم مشاريع في مجال الطاقة. وبلغت إيرادات هذه المشاريع ما يربو عن 100 مليار دولار أمريكي في عام 2014. وسيؤدي إصلاح هذه المشاريع إلى فتح أسواق الطاقة لكل اللاعبين، كما سيُشجع على المنافسة عن طريق إعادة هيكلة ودمج شركات النفط الرئيسية.

6- طريق الحرير:

أعلنت الصين في عام 2013 عن خططها لبناء "الحزام الاقتصادي لطريق الحرير"، و"طريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين". وتم دمج هذان المشروعان في مشروع واحد أطلق عليه اسم "حزام واحد، طريق واحد". ويستهدف هذا المشروع تطوير قدرات الاتصال واستكمال استراتيجية الاستثمار الخارجي ودعم صادرات الصين في مجال البنى التحتية على نطاق واسع. وفي نطاق هذا المشروع سوف تدعم الصين وتمول المشاريع ذات الصلة بإزالة نقاط الاختناق في قطاع المواصلات عن طريق بناء



البنى الأساسية للموانئ، وخطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي، والطرق، وشبكات وخطوط الشاحنات.

7- الخطة الخمسية الثالثة عشرة

تتضمن الخطة الخمسية الثالثة عشرة برنامجا للإصلاح البيئي يعتبر الأكثر طموحا حيث يقدر أن تتجاوز النفقات البيئية المخطط لها 1 تريليون دولار أمريكي. ويوفر ذلك العديد من الفرص للقطاع الخاص لإيجاد الحلول التي ستساعد الصين على تحقيق أهدافها البيئية الطموحة.

2- استهلاك الطاقة والنفط في الهند:

أصبحت الهند ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كانت في عام 2000 تأتي في المرتبة السادسة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا واليابان وألمانيا. وارتفع استهلاك الطاقة في الهند بمعدل 5.4% سنويا خلال الفترة (2000-2016) حيث تضاعف من 6.3 مليون ب م ن ي إلى 14.5 مليون ب م ن ي. وعليه فقد ارتفعت حصة الهند في إجمالي استهلاك العالم من الطاقة من 3.4% في عام 2000 إلى 5.5% في عام 2016.

واستمر الفحم باعتباره المصدر الأساسي لتلبية متطلبات الهند من الطاقة خلال الفترة (2000-2016)، ويأتي النفط في المرتبة الثانية، يليه الغاز الطبيعي ثم الطاقة الكهرومائية والطاقات المتجددة، وأخيرا الطاقة النووية. وارتفع استهلاك الفحم بمعدل 5.6% سنويا حيث تضاعف من 3.4 مليون ب م ن ي في عام 2000 إلى 8.3 مليون ب م ن ي في عام 2016. وارتفعت حصة الفحم في إجمالي استهلاك الطاقة في الهند من 54.7% في عام 2000 إلى 56.9% في عام 2016. كما ارتفع استهلاك النفط بمعدل 4.2% ليزداد مما يقارب 2.3 مليون ب/ي في عام 2000 إلى 4.5 مليون ب/ي في عام 2016. وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أن حصة النفط في إجمالي استهلاك الطاقة في

الهند قد انخفضت من 31.1% في عام 2000 إلى 29.4% في عام 2016. وينطبق هذا النمط أيضا على الغاز الطبيعي الذي ارتفع استهلاكه بمعدل 4.2% سنويا ليصل إلى 916 ألف ب م ن ي في عام 2016 بالمقارنة مع 470 ألف ب م ن ي في عام 2000، إلا أن حصة الغاز الطبيعي في إجمالي استهلاك الطاقة قد تراجعت من 7.5% إلى 6.2%. وتكرر النمط نفسه في الطاقة الكهربائية التي ارتفع حجم استهلاكها بمعدل 3.3% سنويا ليصل إلى 584 ألف ب م ن ي في عام 2016 بالمقارنة مع 349 ألف ب م ن ي في عام 2000، وبذلك تراجعت حصة هذا المصدر من 5.6% إلى 4%. أما الطاقة النووية فقد ظلت حصتها في إجمالي استهلاك الطاقة في الهند مستقرة عند 1.2% من إجمالي استهلاك الطاقة في الهند خلال الفترة (2000-2016)، وذلك على الرغم من أنها سجلت أعلى معدلات الزيادة في الاستهلاك خلال الفترة (2000-2016) حيث نما استهلاكها بمعدل 5.6% سنويا ليزداد من 72 ألف ب م ن ي إلى 173 ألف ب م ن ي. وأصبحت الطاقات المتجددة تلعب دورا متزايدا إذ وصل حجم استهلاكها إلى 331 ألف ب م ن ي في عام 2016، ويمثل ذلك 2.3% من إجمالي استهلاك الطاقة في الهند.

3- استهلاك الطاقة والنفط في إندونيسيا:

ارتفع حجم استهلاك الطاقة في إندونيسيا بمعدل 4% سنويا خلال الفترة (2000-2016) حيث وصل إلى 3.5 مليون ب م ن ي في عام 2016 بالمقارنة مع 1.9 مليون ب م ن ي في عام 2000. ويلاحظ أنه طرأ تحول كبير في مزيج الطاقة الذي يلبي متطلبات الطاقة في إندونيسيا خلال الفترة (2000-2016) حيث تقلصت حصة المصادر البترولية (النفط والغاز الطبيعي) بصورة ملموسة بينما تصاعدت حصة الفحم إذ تراجعت حصة النفط في إجمالي استهلاك الطاقة من 53.8% في عام 2000 إلى 41.5% في عام 2016، كما تراجعت أيضا حصة الغاز الطبيعي من 29.3% إلى 19.4%، وفي المقابل ارتفعت حصة الفحم من 14.6% إلى 35.8%.



وعند النظر إلى تطور استهلاك المصادر المتاحة كل على حدة يتضح أن استهلاك الفحم في إندونيسيا قد ارتفع بمعدل 10% سنويا خلال الفترة (2000-2016) حيث تزايد استهلاكه من 275 ألف ب م ن ي إلى 1.3 مليون ب م ن ي. أما النفط فقد ارتفع استهلاكه بمعدل 2.2% ليبلغ 1.6 مليون ب/ي في عام 2016 بالمقارنة مع 1.1 مليون ب/ي في عام 2000. وارتفع استهلاك الغاز الطبيعي بمعدل 1.3% سنويا ليصل إلى 681 ألف ب م ن ي في عام 2016 بالمقارنة مع 552 ألف ب م ن ي في عام 2000. وتستهلك إندونيسيا كمية صغيرة من الطاقة الكهرومائية بلغت 66 ألف ب م ن ي في عام 2016، كما أصبحت تستخدم الطاقات المتجددة التي وصل حجم استهلاكها إلى 52 ألف ب م ن ي في عام 2016.

4- استهلاك الطاقة والنفط في تايلند:

ازداد استهلاك الطاقة في تايلند بمعدل 4.4% سنويا خلال الفترة (2000-2016) حيث تضاعف هذا الاستهلاك من حوالي 1.3 مليون ب م ن ي إلى 2.5 مليون ب م ن ي. وما يزال النفط يشكل المصدر الرئيسي لتلبية متطلبات الطاقة في تايلند، وذلك على الرغم من تراجع حصته في إجمالي استهلاك الطاقة من 55.8% في عام 2000 إلى 47.7% في عام 2016. وارتفع استهلاك النفط في تايلند بمعدل 3.8% ليزداد من 763 ألف ب/ي في عام 2000 إلى 1.4 مليون ب/ي في عام 2016. ويأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الثانية من ناحية حصته في إجمالي استهلاك الطاقة في تايلند حيث تزايدت حصته من 29.5% في عام 2000 إلى 35.2% في عام 2016. وازداد استهلاك الغاز الطبيعي بصورة ملموسة حيث ارتفع بمعدل 5.5% سنويا ليتضاعف من 370 ألف ب م ن ي إلى 874 ألف ب م ن ي. ويأتي الفحم في المرتبة الثالثة حيث تزايدت حصته في إجمالي استهلاك الطاقة من 12.5% إلى 13.3% إذ ارتفع استهلاكه بمعدل مرتفع نسبيا بلغ 5.3% سنويا. وارتفع استهلاك الفحم من 157 ألف ب م ن ي في عام 2000 إلى 355 ألف ب م ن ي في عام 2016. وفي الوقت الذي تراجعت فيه حصة الطاقة الكهرومائية

من 2.2% في عام 2000 إلى 0.6% في عام 2016 فقد أصبحت الطاقات المتجددة تساهم بحوالي 2.3% من إجمالي استهلاك الطاقة في تايلند في عام 2016.

5- استهلاك الطاقة والنفط في ماليزيا:

ما يزال الغاز الطبيعي والنفط هما المصدران الرئيسيان لتلبية متطلبات الطاقة في ماليزيا، وذلك على الرغم من تراجع حصتهما في إجمالي استهلاك الطاقة خلال الفترة (2000-2016) حيث تراجعت حصة الغاز الطبيعي من 43.3% إلى 38.9%، بينما تراجعت حصة النفط من 48.2% إلى 36.5%. وفي المقابل تضاعفت حصة الفحم بصورة كبيرة حيث قفزت من 4.5% في عام 2000 إلى 20% في عام 2016. وارتفعت حصة الطاقة الكهرومائية بصورة صغيرة حيث ازدادت من 4% إلى 4.2%. وأصبحت الطاقات المتجددة تساهم مساهمة ضئيلة لا تتجاوز 0.3%.

وارتفع إجمالي استهلاك الطاقة بمعدل 5.5% سنويا خلال الفترة (2000-2016) حيث تضاعف هذا الاستهلاك من 849 ألف ب م ن ي إلى 2 مليون ب م ن ي. وجاء الغاز الطبيعي في المرتبة الأولى من ناحية حجم استهلاكه حيث ارتفع حجم هذا الاستهلاك بمعدل 4.8% سنويا ليصل إلى 777 ألف ب م ن ي في عام 2016 بالمقارنة مع 368 ألف ب م ن ي في عام 2000. وحل النفط في المرتبة الثانية حيث ارتفع هذا الاستهلاك بمعدل 3.3% سنويا حيث وصل إلى 829 ألف ب/ي في عام 2016 بالمقارنة مع 494 ألف ب/ي في عام 2000. وسجل استهلاك الفحم أعلى معدلات الزيادة في الاستهلاك إذ تضاعف استهلاكه بمعدل 15.8% سنويا، وهو أعلى معدل تم تسجيله ضمن هذه المجموعة من الدول. وتضاعف حجم استهلاك الفحم من 38 ألف ب م ن ي إلى 400 ألف ب م ن ي. كما ازداد استهلاك الطاقة الكهرومائية في ماليزيا بمعدل 5.8% سنويا ليبلغ 84 ألف ب م ن ي في عام 2016. وأصبحت ماليزيا تستهلك كميات صغيرة من الطاقات المتجددة لا يتجاوز حجمها 6 ألف ب م ن ي في عام 2016.



6- استهلاك الطاقة والنفط في باكستان:

أصبح الغاز الطبيعي المصدر الرئيسي لسد احتياجات باكستان من الطاقة إذ وصلت حصته إلى نصف إجمالي استهلاك الطاقة فيها في عام 2016، وذلك بالمقارنة مع 40.4% في عام 2000. وتراجعت مكانة النفط في استهلاك الطاقة في باكستان من المرتبة الأولى في عام 2000 إلى المرتبة الثانية في عام 2016 حيث انخفضت حصة النفط من 44.7% إلى 33%. وتلعب الطاقة الكهرومائية دورا مهما لكن مساهمتها في استهلاك الطاقة خلال الفترة (2000-2016) قد انخفضت قليلا من 9.5% إلى 9.3% من إجمالي هذا الاستهلاك. كما ارتفعت حصة الفحم من 4.8% في عام 2000 إلى 6.5% في عام 2016. وتضاعفت حصة الطاقة النووية من 0.7% إلى 1.6%.

وارتفع إجمالي استهلاك مصادر الطاقة في باكستان خلال الفترة (2000-2016) بمعدل 4.3% سنويا حيث ازداد من 845 ألف ب م ن ي إلى ما يقارب 1.7 مليون ب م ن ي. وارتفع استهلاك النفط خلال الفترة ذاتها بمعدل 2.7% سنويا ليصل إلى 566 ألف ب/ي في عام 2016 بالمقارنة مع 372 ألف ب/ي في عام 2000. أما الغاز الطبيعي فقد ازداد بمعدل 5.6% ليرتفع من 341 ألف ب م ن ي إلى 821 ألف ب م ن ي. وتستهلك باكستان كميات صغيرة من الفحم، إلا أن هذا الاستهلاك قد ازداد بمعدل مرتفع نسبيا بلغ 6.4% سنويا حيث وصل حجم استهلاكه إلى 108 ألف ب م ن ي في عام 2016 بالمقارنة مع 40 ألف ب م ن ي في عام 2000. وتضاعف حجم استهلاك الطاقة الكهرومائية من 80 ألف ب م ن ي في عام 2000 إلى 155 ألف ب م ن ي في عام 2016. وعلى الرغم من صغر حجم استهلاك الطاقة النووية إلا أنها سجلت أعلى معدلات النمو في الاستهلاك إذ تزيد استهلاكها بمعدل 9.6% سنويا ليلبلغ 26 ألف ب م ن ي في عام 2016.

7- استهلاك الطاقة والنفط في فيتنام:

أصبحت فيتنام في عام 2016 تحتل المرتبة السابعة ضمن مجموعة الدول الآسيوية النامية من ناحية حجم استهلاكها من الطاقة، بينما كانت المراجع الإحصائية حول الدول الرئيسية المستهلكة للطاقة لا تفرد لها بندا في إجمالي استهلاك الطاقة في عام 2000. ووصل إجمالي استهلاك الطاقة في فيتنام في عام 2016 إلى 1.3 مليون ب م ن ي. ويشكل الفحم حوالي ثلث (32.9%) إجمالي استهلاك الطاقة حيث وصل حجم استهلاكه إلى 428 ألف ب م ن ي. ويأتي النفط في المرتبة الثانية. وتساعد استهلاك النفط بمعدل مرتفع نسبيا خلال الفترة (2000-2016) حيث بلغ هذا المعدل 5.9% سنويا إذ تضاعف استهلاك النفط في فيتنام من 171 ألف ب/ي إلى 422 ألف ب/ي. وتساهم الطاقة الكهرومائية مساهمة ملموسة في إجمالي استهلاك الطاقة في فيتنام حيث بلغ حجم استهلاكها 289 ألف ب م ن ي، أي ما يعادل 21.9% من إجمالي استهلاك الطاقة في عام 2015. ويأتي الغاز الطبيعي في المرتبة الرابعة إذ بلغ حجم استهلاكه 193 ألف ب م ن ي، أي 14.6% من إجمالي استهلاك الطاقة. وتستهلك فيتنام كمية صغيرة من الطاقات المتجددة لا تتجاوز 2 ألف ب م ن ي.

8- استهلاك الطاقة والنفط في الفلبين:

ارتفع استهلاك الطاقة في الفلبين بمعدل 3.9% سنويا خلال الفترة (2000-2016)، وهو أقل معدلات النمو في الاستهلاك في مجموعة الدول الآسيوية النامية. وارتفع استهلاك الطاقة في الفلبين من 456 ألف ب م ن ي إلى 843 ألف ب م ن ي. وما يزال النفط المصدر الرئيسي لسد متطلبات الطاقة في الفلبين، وذلك على الرغم من تقلص حصته في إجمالي استهلاك الطاقة من 73.1% إلى 47.4% حيث ارتفع استهلاكه بمعدل 1.4% سنويا ليصل إلى 434 ألف ب/ي في عام 2016. ويأتي الفحم في المرتبة الثانية حيث تصاعدت حصته من 18.9% إلى 32.1% إذ ارتفع استهلاكه بمعدل



7.4% سنويا ليزداد من 86 ألف ب م ن ي إلى 271 ألف ب م ن ي. كما تقلصت حصة الطاقة الكهربائية من 7.9% إلى 5% في مقابل دخول كل من الغاز الطبيعي والطاقة المتجددة لسد احتياجات الطاقة. وأصبح الغاز الطبيعي يغطي 8.1% من إجمالي الاستهلاك، كما أصبحت الطاقات المتجددة تغطي 7.4%.

4- فجوة النفط:

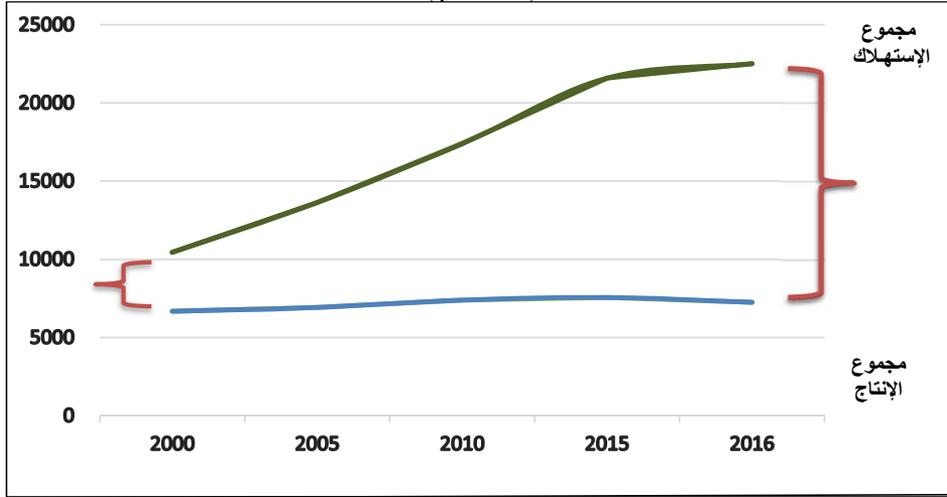
عند مقارنة حجم إنتاج النفط مع حجم استهلاكه في الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2000-2016) يتبين أن الحاجة إلى الاستيراد قد ازدادت من حوالي 3.8 مليون ب/ي في عام 2000 إلى حوالي 15.4 مليون ب/ي في عام 2016، أي أن حجم الفجوة قد ازداد بحوالي 8.3 مليون ب/ي. الجدول (8) والشكل (7). وكان هناك في عام 2000 ثلاث دول، وهي إندونيسيا، ماليزيا، وفيتنام ذات فائض في إنتاج النفط عن احتياجاتها المحلية 2000. وتقلص عدد هذه الدول في عام 2005 ليصبح دولتين، وهما ماليزيا وفيتنام. واعتبارا من عام 2010 أصبحت جميع هذه الدول مستوردة صافية للنفط.

الجدول (8)
تطور فجوة النفط في الدول الآسيوية النامية، 2000 - 2016
(ألف ب/ي)

2016	2015	2010	2005	2000	
(8762)	(8027)	(8277)	(6153)	(3932)	الصين
(3633)	(3283)	(3282)	(2582)	(1880)	الهند
(734)	(787)	(589)	(315)	153	إندونيسيا
(566)	(517)	(505)	(411)	(310)	باكستان
(903)	(876)	(966)	(822)	(837)	تايلند
(434)	(399)	(398)	(313)	(314)	الفلبين
(98)	(60)	(85)	52	79	فيتنام
(124)	(132)	(97)	67	85	ماليزيا
(15254)	(14081)	(14199)	(10477)	(6956)	المجموع

المصدر: مشتق من الجدول (5) والجدول (7).

الشكل (7)
تطور فجوة النفط في الدول الآسيوية النامية، 2000 – 2016
(ألف ب/ي)



المصدر: مشتق من الجدول (5) والجدول (7).

وتعود الزيادة في العجز في النفط بالدرجة الأولى إلى الصين التي ازداد فيها العجز من 3.9 مليون ب/ي في عام 2000 إلى 8.8 مليون ب/ي في عام 2016، أي أن حجم الزيادة في فجوة النفط في الصين تشكل 57.4% من إجمالي حجم الزيادة في فجوة النفط في هذه الدول مجتمعة. وتأتي الهند في المرتبة الثانية من ناحية حجم فجوة النفط إذ ازدادت فيها هذه الفجوة من 1.9 مليون ب/ي إلى 3.6 مليون ب/ي. وتأتي تايلند في المرتبة الثالثة حيث بلغ فيها حجم الفجوة 903 ألف ب/ي في عام 2016. أما في بقية دول هذه المجموعة فقد وصل حجم فجوة النفط فيها في عام 2016 إلى المستويات التالية: إندونيسيا (734 ألف ب/ي)، باكستان (566 ألف ب/ي)، الفلبين (434 ألف ب/ي)، ماليزيا (124 ألف ب/ي)، وفيتنام (98 ألف ب/ي).



5- طاقات التكرير وإنتاج المصافي:

- طاقات التكرير:

ارتفع حجم طاقات التكرير في الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2000-2016) بمعدل 4.8% سنويا حيث تضاعفت هذه الطاقات من 10.8 مليون ب/ي إلى 22.6 مليون ب/ي. وبذلك ازدادت حصتها في إجمالي طاقات التكرير المتاحة في العالم من 13.1% إلى 23.2%. الجدول (9) والشكل (8). وتعكس هذه البيانات تطورات متباينة فيما بين دول هذه المجموعة من ناحية حجم ومعدلات الزيادة في طاقات التكرير. ويمكن التمييز بين ثلاث فئات ضمن هذه المجموعة من ناحية تطور طاقات التكرير، وهذه الفئات هي:

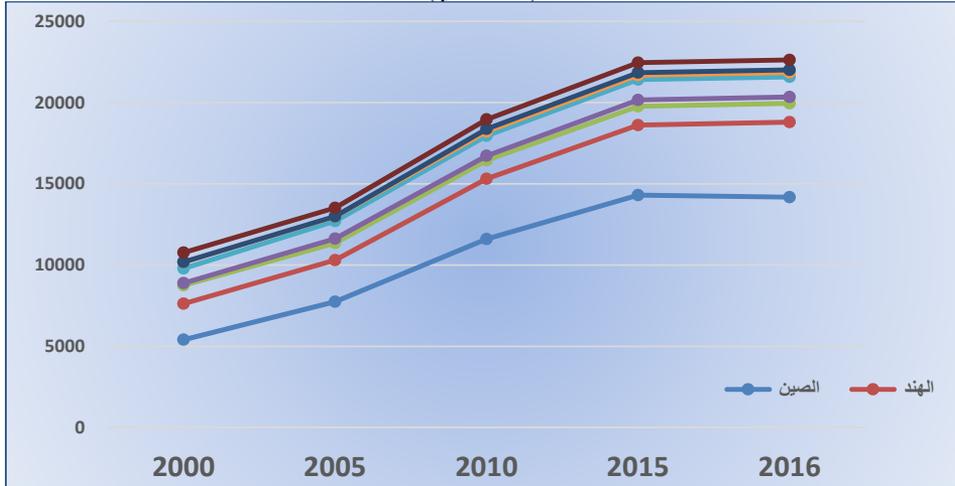
الجدول (9)

تطور طاقات المصافي في الدول الآسيوية النامية، 2000 – 2016
(ألف ب/ي)

2016	2015	2010	2005	2000	
14177	14306	11604	7745	5407	الصين
4620	4307	3703	2558	2219	الهند
1155	1155	1141	1057	1127	إندونيسيا
392	392	277	269	134	باكستان
1235	1252	1230	1078	899	تايلند
271	271	264	280	398	الفلبين
163	159	159	11	8	فيتنام
612	612	582	522	572	ماليزيا
22625	22454	18960	13520	10764	المجموع
97430	96992	92586	86569	82016	العالم
44105	44073	45071	45139	44448	منها: الدول الصناعية
53325	52919	47515	41430	37568	بقية دول العالم
23.2	23.2	20.5	15.6	13.1	(%)

المصدر: BP, Statistical Review of World Energy, 2017 .

الشكل (8)
تطور طاقات المصافي في الدول الآسيوية النامية، 2000 – 2016
(ألف ب/ي)



المصدر: BP, Statistical Review of World Energy, 2017.

- فئة الدول ذات الزيادة الملموسة في حجم طاقات التكرير:

وتضم هذه الفئة دولتين، وهما الصين والهند. وازداد حجم طاقات التكرير في الصين بمعدل 6.2% سنويا خلال الفترة (2000-2016) لتتضاعف من 5.4 مليون ب/ي إلى 14.2 مليون ب/ي. أي أن الزيادة في حجم طاقات التكرير في الصين قد بلغ 8.8 مليون ب/ي. وتشكل هذه الزيادة 56.9% من إجمالي الزيادة في طاقات التكرير في العالم خلال الفترة (2000-2016). وبذلك فقد تصاعدت حصة الصين في إجمالي الطاقات العالمية من 6.6% إلى 14.6%.

أما في الهند فقد ازدادت طاقات التكرير بمعدل 4.7% سنويا خلال الفترة ذاتها حيث ارتفعت من 2.2 مليون ب/ي إلى 4.6 مليون ب/ي. وبشكل حجم الزيادة في طاقات الهند 15.6% من حجم الزيادة العالمية. وارتفعت حصة الهند في إجمالي الطاقات العالمية من 2.7% إلى 4.7%.



- فئة الدول ذات الزيادة الصغيرة في حجم طاقات التكرير:

تضم هذه الفئة خمس دول، وهي: تايلند، باكستان، فيتنام، ماليزيا، واندونيسيا. وبلغ حجم الزيادة في طاقات التكرير في هذه الدول خلال الفترة (2000-2016) إلى المستويات التالية: تايلند (336 ألف ب/ي)، باكستان (258 ألف ب/ي)، فيتنام (155 ألف ب/ي)، وماليزيا (40 ألف ب/ي)، واندونيسيا (28 ألف ب/ي). وضمن هذه الفئة تمتلك تايلند أعلى حجم في طاقات التكرير، وتليها إندونيسيا (28 ألف ب/ي) ثم ماليزيا والفلبين وفيتنام. ووصل حجم طاقات التكرير في هذه الدول الخمس في عام 2015 إلى المستويات التالية: تايلند (1.2 مليون ب/ي)، إندونيسيا (1.15 مليون ب/ي)، ماليزيا (612 ألف ب/ي)، الفلبين (271 ألف ب/ي)، وفيتنام (163 ألف ب/ي).

- فئة الدول التي تراجع فيها حجم طاقات التكرير:

تضم هذه الفئة دولة واحدة وهي الفلبين التي تقلص حجم طاقات التكرير فيها من 398 ألف ب/ي إلى 271 ألف ب/ي. وفي هذا السياق لا بد من الإشارة إلى حجم طاقات التكرير في الدول الصناعية قد انخفض من 44.4 مليون ب/ي في عام 2000 إلى 44.1 مليون ب/ي في عام 2016. أما في الدول النامية الأخرى خارج مجموعة الدول الآسيوية النامية فقد ارتفع حجم طاقات التكرير من 26.8 مليون ب/ي إلى 30.7 مليون ب/ي.

- إنتاج المصافي:

تعكس التطورات في حجم طاقات التكرير في الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2000-2016) إلى حد كبير التطورات في إنتاج المصافي في هذه الدول مع بعض الفوارق البسيطة إذ ارتفع الإنتاج بمعدل يربو قليلا عن معدل الارتفاع في حجم طاقات التكرير حيث وصل معدل الزيادة في إنتاج المصافي إلى 3.4% سنويا. لكن الملاحظ هو

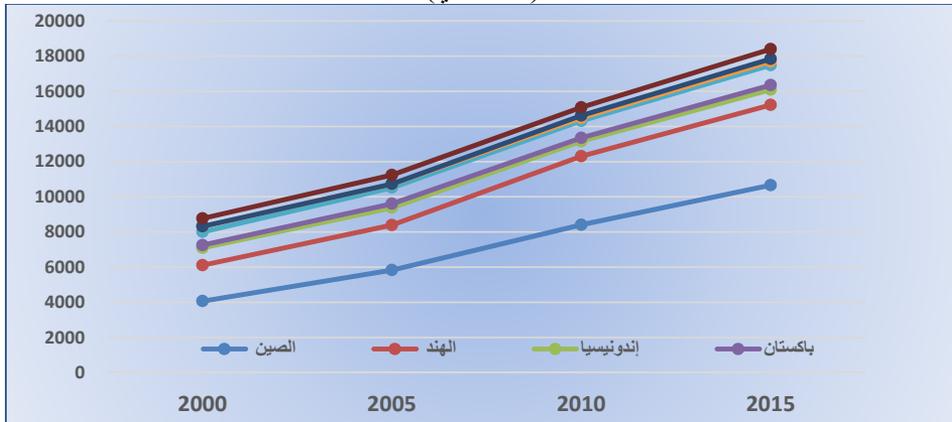
استمرار وجود الفائض في طاقات التكرير إذ ارتفع الإنتاج من 8.8 مليون ب/ي إلى 19.1 مليون ب/ي. وهذا يعني أن الفائض في طاقات التكرير في هذه الدول قد ازداد من 2 مليون ب/ي في عام 2000 إلى 3.5 مليون ب/ي في عام 2016. الجدول (10) والشكل (9).

الجدول (10)
تطور إنتاج المصافي في الدول الآسيوية النامية، 2000 - 2016
(ألف ب/ي)

2016	2015	2010	2005	2000	
11023	10684	8408	5832	4067	الصين
4931	4561	3899	2561	2039	الهند
885	836	853	980	987	إندونيسيا
242	257	190	231	158	باكستان
1096	1132	963	910	751	تايلاند
216	212	181	207	305	الفلبين
148	145	123	9	8	فيتنام
537	508	470	509	452	ماليزيا
19078	18335	15087	11239	8767	المجموع
80550	79905	75257	74021	67967	العالم
37752	37965	37191	39883	39346	منها: الدول الصناعية
42798	41940	38066	34138	28621	بقية دول العالم
23.7	22.9	20.0	15.2	12.9	(%)

المصدر: BP, Statistical Review of World Energy, 2017.

الشكل (9)
تطور إنتاج المصافي في الدول الآسيوية النامية، 2000 - 2016
(ألف ب/ي)



المصدر: BP, Statistical Review of World Energy, 2017.



وعند النظر إلى الفائض أو العجز في طاقات المصافي في دول هذه المجموعة كل على حدة خلال الفترة (2000-2016) يتبين أن الفائض في الصين قد تضاعف من 1.3 مليون ب/ي إلى 3.6 مليون ب/ي حيث ازداد حجم الإنتاج فيها من 4.1 مليون ب/ي إلى 11 مليون ب/ي. ويشكل الفائض في طاقات التكرير في الصين 88.9% من إجمالي الفائض في طاقات هذه المجموعة من الدول في عام 2016. وتأتي إندونيسيا في المرتبة الثانية من ناحية حجم الفائض على الرغم من تراجع حجم إنتاج المصافي فيها من 987 ألف ب/ي إلى 885 ألف ب/ي، ومع ذلك ارتفع حجم الفائض فيها من 140 ألف ب/ي إلى 270 ألف ب/ي. والملفت للنظر أن إنتاج المصافي في الهند قد تجاوز حجم طاقات التكرير فيها حيث ارتفع هذا الإنتاج من 2 مليون ب/ي إلى حوالي 4.9 مليون ب/ي. وتأتي تايلند في المرتبة الثالثة من ناحية مستوى إنتاج المصافي فيها حيث ارتفع هذا الإنتاج من 751 ألف ب/ي إلى 1.1 مليون ب/ي. ووصل إنتاج المصافي في بقية دول هذه المجموعة في عام 2016 إلى المستويات التالية: ماليزيا (537 ألف ب/ي)، باكستان (242 ألف ب/ي)، الفلبين (216 ألف ب/ي)، وفيتنام (148 ألف ب/ي).

الجزء الثالث: الواردات النفطية

1- واردات الدول الآسيوية من النفط الخام والمنتجات النفطية:

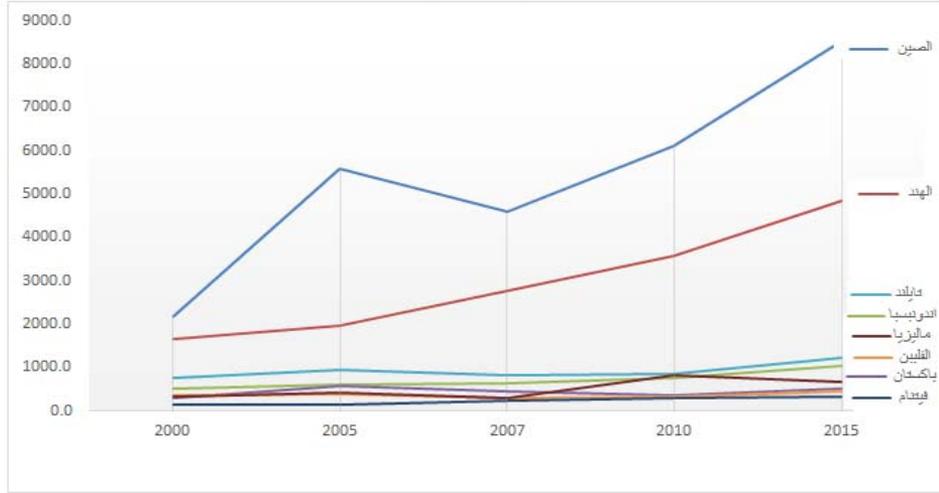
ارتفع حجم إجمالي واردات الدول الآسيوية من النفط الخام والمنتجات النفطية بمعدل 7.2% سنويا خلال الفترة (2000-2016) إذ تضاعفت هذه الواردات بما يقارب ثلاث مرات حيث ازدادت من 6.2 مليون ب/ي في عام 2000 إلى 17.6 مليون ب/ي في عام 2015، وعليه فقد ارتفعت حصة هذه الدول في إجمالي الواردات النفطية العالمية من 10.4% في عام 2000 إلى 16.8% في عام 2015. الجدول (11) والشكل (10).

الجدول (11)
تطور إجمالي الواردات النفطية للدول الآسيوية، 2000 - 2015
(الف ب/اي)

	الإجمالي					المنتجات النفطية					النفط الخام					
	2015	2010	2007	2005	2000	2015	2010	2007	2005	2000	2015	2010	2007	2005	2000	
الصين	8515.9	6126.4	4601.4	5576.1	2183.4	899.7	1353.2	1320.8	3037.1	777.8	7616.2	4773.2	3280.6	2539.0	1407.6	
الهند	4847.8	3581.0	2778.0	1974.2	1665.6	563.7	295.7	382.4	536.5	445.9	4284.1	3285.3	2395.6	1437.7	1219.7	
الدونيميا	1039.2	768.0	635.3	608.1	504.9	661.7	372.7	337.1	330.1	274.5	377.5	395.3	298.2	278.0	230.4	
باكستان	510.7	363.5	437.9	574.5	292.7	304.4	213.7	260.0	230.5	192.7	206.3	149.8	177.9	344.0	100.0	
تايلند	1227.8	860.0	828.7	954.9	774.9	359.9	8.9	27.7	115.3	90.9	867.9	851.1	801.0	839.6	684.0	
الفلبين	445.5	325.8	301.7	388.6	349.0	210.1	143.0	97.8	31.4	39.3	235.4	182.8	203.9	357.2	309.7	
فيتنام	337.0	291.2	248.0	154.5	130.1	337.0	291.2	248.0	148.9	126.1	0.0	0.0	0.0	5.6	4.0	
ماليزيا	665.6	825.7	310.0	422.1	330.9	428.8	665.6	152.6	228.1	191.0	236.8	160.1	157.4	194.0	139.9	
إجمالي الـ من الدول الأعضاء			3044.9	2186.5	1833.9			649.3	402.1	340.0			2395.6	1784.4	1493.9	
إجمالي الواردات	17589.5	12617.4	10141.0	10653.0	6233.5	3765.3	2819.8	2826.4	4657.9	2138.2	13824.2	9797.6	7314.6	5995.1	4095.3	
العالم	104913.8	89871.9	75857.0	90554.4	60222.5	37175.3	29955.6	25335.6	28605.9	18224.6	67738.5	59916.3	50521.4	61948.5	41997.9	
(%)	16.8	14.0	13.4	11.8	10.4	10.1	9.4	11.2	16.3	11.7	20.4	16.4	14.5	9.7	9.8	

المصدر: World Oil Trade, 2002,2007,2012,2016

الشكل (10)
تطور إجمالي الواردات النفطية للدول الآسيوية، 2000 – 2015
(ألف ب/ي)



المصدر: World Oil Trade, 2002,2007,2012,2016

وتبدو الصورة مختلفة نوعا ما عند النظر إلى تركيبة الواردات النفطية في هذه الدول حيث يلاحظ أن وارداتها من النفط الخام قد ازدادت بمعدل 8.4% سنويا خلال الفترة (2000-2015) لتتضاعف بأكثر من ثلاث مرات إذ ارتفعت من 4.1 مليون ب/ي إلى 13.8 مليون ب/ي، وعليه فقد تضاعفت حصة هذه الدول في إجمالي الواردات العالمية من النفط الخام من 9.8% إلى 20.4%. أما من ناحية واردات هذه الدول من المنتجات النفطية فقد ازدادت بمعدل 3.8% سنويا حيث ارتفعت من 2.1 مليون ب/ي إلى 2.8 مليون ب/ي. وتراجعت حصة هذه الدول في إجمالي الواردات العالمية من المنتجات النفطية من 11.7% في عام 2000 إلى 10.1% في عام 2015. ويعود هذا التباين بين تطور كل من واردات النفط الخام وواردات المنتجات النفطية بصورة رئيسية إلى أن هذه الدول قد توسعت في بناء طاقات التكرير فيها خلال الفترة (2000-2015) إذ كما ورد سابقا فقد تضاعفت هذه الطاقات من 10.8 مليون ب/ي إلى 22.4 مليون ب/ي خلال هذه الفترة.

ويوجد هناك أيضا تباين ملحوظ بين هذه الدول عند النظر إلى تطور وارداتها النفطية خلال الفترة (2000-2015). والملاحظة الأساسية هي أن التطورات الخاصة في الصين في هذا المجال هي السمة المسيطرة على المشهد سواء على النطاق الإقليمي، أو على النطاق العالمي. وتلقى الفقرات التالية الضوء على تطور الواردات النفطية لهذه الدول كل على حدة خلال الفترة (2000-2015).

- الصين:

أصبحت الصين بعد حوالي أربعين عاما من النمو الاقتصادي المرتفع والمتواصل أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وأدى ذلك لأن تصبح أعلى مستورد للنفط إذ تزايد حجم إجمالي الواردات النفطية للصين بمعدل 9.5% سنويا خلال الفترة (2000-2015) حيث تضاعفت هذه الواردات بما يقارب أربع مرات لتصل إلى 8.5 مليون ب/ي في عام 2015 بالمقارنة مع 2.2 مليون ب/ي في عام 2000. ويلاحظ أن واردات الصين من النفط الخام قد تصاعدت بمعدل 11.9% سنويا لتتضاعف 5.4 مرة لتبلغ 7.6 مليون ب/ي في عام 2015 بالمقارنة مع 1.4 مليون ب/ي في عام 2000، وبذلك قفزت حصة الصين في إجمالي الواردات العالمية من النفط الخام من 3.4% في عام 2000 إلى 11.2% في عام 2015. وشهدت واردات الصين من المنتجات النفطية معدلات نمو أقل تواضعا من معدلات النمو في وارداتها من النفط الخام حيث ارتفعت واردات المنتجات النفطية بمعدل 1% سنويا لتصل إلى 900 ألف ب/ي في عام 2015 بالمقارنة مع 778 ألف ب/ي في عام 2000. ويعود ذلك إلى ما قامت به الصين من توسعات في بناء طاقات التكرير فيها.

- الهند:

شهدت الواردات النفطية للهند أيضا تطورات ملحوظة إذ تزايد إجمالي حجم هذه الواردات بمعدل 7.4% سنويا خلال الفترة (2000-2015) حيث تضاعفت مما يقارب 1.7 مليون ب/ي إلى ما يربو قليلا عن 4.8 مليون ب/ي. وبذلك ارتفعت حصة الهند في إجمالي الواردات النفطية



العالمية من 2.2% إلى 4.6%. ويوجد هناك تشابه بين أنماط الواردات النفطية للهند خلال الفترة (2000-2015) مع مثيلاتها في الصين حيث يلاحظ أن معدل النمو في واردات النفط الخام يفوق معدل النمو في المنتجات النفطية إذ تزايدت واردات النفط الخام بمعدل 8.7% سنويا لتتضاعف من 1.2 مليون ب/ي إلى 4.3 مليون ب/ي، بينما ارتفعت واردات المنتجات النفطية بمعدل 1.6% سنويا حيث ارتفعت من 537 ألف ب/ي إلى 564 ألف ب/ي. ويعود ذلك لنفس السبب المذكور سابقا، وهو التوسع في بناء طاقات التكرير. وأدت هذه التطورات في حجم الواردات النفطية للهند إلى ارتفاع حصتها في إجمالي الواردات العالمية من النفط الخام من 2.9% في عام 2000 إلى 6.3% في عام 2015.

- تايلند:

تأتي تايلند في المرتبة الثالثة ضمن الدول الآسيوية النامية من ناحية حجم وارداتها النفطية. وارتفع حجم إجمالي الواردات النفطية لتايلند بمعدل 3.1% سنويا خلال الفترة (2000-2015)، وهو معدل يقل عن المعدل العالمي لارتفاع الواردات النفطية العالمية والبالغ 3.8% سنويا خلال الفترة ذاتها. ويخالف نمط الواردات النفطية لتايلند خلال الفترة (2000-2015) الأنماط السائدة في كل من الصين والهند حيث ارتفعت واردات تايلند من المنتجات النفطية بمعدل مرتفع بلغ 9.6% سنويا، بينما ارتفعت وارداتها من النفط الخام بمعدل 1.6% سنويا. وعليه فقد ارتفع حجم واردات النفط الخام من 684 ألف ب/ي في عام 2000 إلى 868 ألف ب/ي في عام 2015، بينما ارتفع حجم وارداتها من المنتجات النفطية من 115 ألف ب/ي إلى 360 ألف ب/ي. وعليه فقد ارتفع حجم إجمالي الواردات النفطية لتايلند من 775 ألف ب/ي إلى 1.2 مليون ب/ي. وبشكل ذلك ارتفاعا بسيطا في حصة تايلند في إجمالي الواردات النفطية العالمية إذ ارتفعت هذه الحصة من 1.1% في عام 2000 إلى 1.2% في عام 2015.

- إندونيسيا:

تمتاز إندونيسيا بأنها من الدول المصدرة ومن الدول المستوردة في الوقت نفسه. وارتفعت الواردات النفطية لإندونيسيا بمعدل بلغ 4.9% سنويا خلال الفترة (2000-2015)، وهو معدل يتجاوز المعدل العالمي لنمو الواردات النفطية. ويتشابه نمط الواردات النفطية لإندونيسيا مع النمط السائد في تايلند حيث ارتفعت واردات إندونيسيا من المنتجات النفطية بمعدل مرتفع نسبيا بلغ 6% سنويا، بينما ارتفعت واردات النفط الخام بمعدل بلغ 3.3% سنويا. وعليه فقد تضاعف حجم واردات المنتجات النفطية في إندونيسيا من 330 ألف ب/ي في عام 2000 إلى 662 ألف ب/ي في عام 2015، بينما ارتفع حجم وارداتها من النفط الخام من 230 ألف ب/ي إلى 378 ألف ب/ي. وبذلك تضاعف حجم إجمالي الواردات النفطية لإندونيسيا من 505 ألف ب/ي إلى ما يربو قليلا عن 1 مليون ب/ي خلال نفس الفترة. ويشكل ذلك 1% من إجمالي الواردات النفطية العالمية.

- ماليزيا:

تأتي ماليزيا في المرتبة الخامسة ضمن الدول الآسيوية النامية من ناحية حجم وارداتها النفطية التي ارتفعت بمعدل 4.8% سنويا خلال الفترة (2000-2015). وارتفع حجم إجمالي الواردات النفطية لماليزيا من 331 ألف ب/ي، منها 191 ألف ب/ي من المنتجات النفطية، في عام 2000 إلى 666 ألف ب/ي، منها 429 ألف ب/ي من المنتجات النفطية، في عام 2015. وتشكل الواردات النفطية الإجمالية لماليزيا 0.6% من الواردات العالمية في عام 2015.

- باكستان:

ازدادت الواردات النفطية لباكستان بمعدل 3.8% سنويا خلال الفترة (2000-2015)، وهو معدل مطابق لمعدل النمو في الواردات النفطية العالمية، وارتفع بذلك حجم إجمالي الواردات النفطية لباكستان من 293 ألف ب/ي، منها 231 ألف ب/ي من المنتجات النفطية، في عام 2000 إلى 511 ألف ب/ي، منها 304 ألف ب/ي من المنتجات النفطية، في عام 2015. وتشكل هذه الواردات 0.5% من الواردات العالمية في عام 2015.



- الفلبين:

تشكل الواردات النفطية للفلبين نمطا مختلفا بصورة كبيرة عن الأنماط السائدة في بقية الدول الآسيوية النامية إذ تقلص فيها حجم واردات النفط الخام خلال الفترة (2000-2015) حيث تراجعت هذه الواردات بمعدل 1.8% سنويا لتبلغ 235 ألف ب/ي في عام 2015 بالمقارنة مع 310 ألف ب/ي في عام 2000، وفي المقابل تصاعدت واردات الفلبين من المنتجات النفطية بمعدل 11.8% سنويا حيث تضاعفت من 39 ألف ب/ي إلى 210 ألف ب/ي. وعليه فقد وصل إجمالي الواردات النفطية للفلبين إلى 446 ألف ب/ي في عام 2015، أي ما يعادل 0.4% من إجمالي الواردات العالمية، وهي النسبة ذاتها التي كانت عليها في عام 2000.

- فيتنام:

كانت فيتنام تستورد كميات ضئيلة من النفط الخام خلال الفترة (2000-2015)، إلا أن الواردات النفطية لفيتنام خلال السنوات العشر الماضية أصبحت تتمثل بصورة كاملة ب وارداتها من المنتجات النفطية التي ارتفعت بمعدل 6.8% سنويا خلال الفترة (2000-2015) لتصل إلى 337 ألف ب/ي في عام 2015. ويشكل ذلك 0.9% من إجمالي الواردات العالمية من المنتجات النفطية.

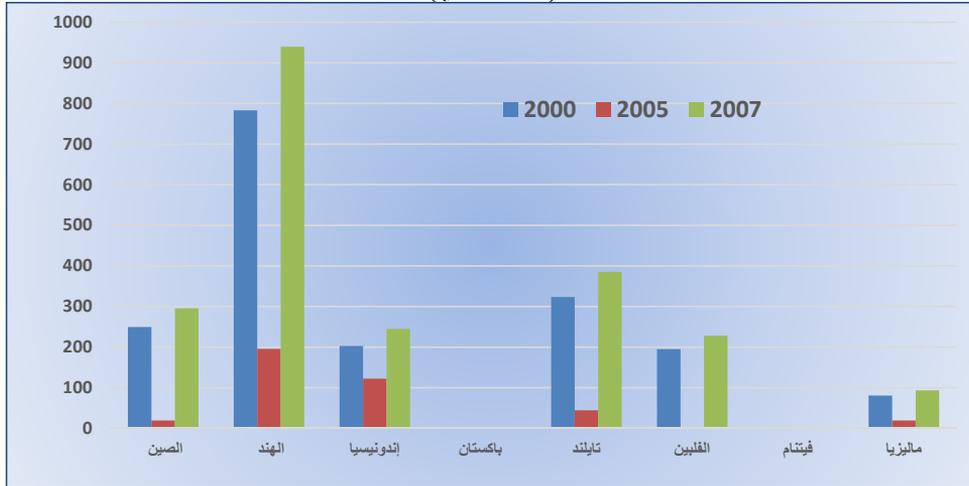
2- واردات الدول الآسيوية من النفط الخام والمنتجات النفطية من الدول الأعضاء:

بناء على البيانات المتاحة ستتوزع هذه الفقرة على فترتين متتاليتين. وتتمثل الفترة الأولى في السنوات (2000-2007) التي تتوفر حولها البيانات الإحصائية التفصيلية عن اتجاهات صادرات الدول الأعضاء من النفط الخام والمنتجات النفطية إلى سائر المناطق الرئيسية في العالم، ومنها الدول الآسيوية النامية. وتتمثل الفترة الثانية في السنوات (2008-2015) التي تتوفر حولها البيانات حول اتجاه الصادرات النفطية الإجمالية من منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

آ- اتجاهات صادرات الدول الأعضاء من النفط الخام والمنتجات النفطية إلى الدول الآسيوية
النامية خلال الفترة (2007-2000):

في الوقت الذي تصاعدت فيه الواردات النفطية الإجمالية للدول الآسيوية النامية من العالم بمعدل 7.2% سنويا خلال الفترة (2007-2000) فقد ازدادت هذه الواردات من الدول الأعضاء بمعدل 4.5% سنويا خلال الفترة نفسها حيث ارتفعت من 2.2 مليون ب/ي في عام 2000 إلى 3 مليون ب/ي في عام 2007. وعليه فقد تراجعت حصة الدول الأعضاء في إجمالي الواردات النفطية للدول الآسيوية من 35.9% في عام 2000 إلى 30% في عام 2007. الجداول (1) – (9) في الملحق والشكل (11).

الشكل (11)
واردات الدول الآسيوية من النفط الخام خلال الفترة (2007 – 2000)
(مليون ب/ي)



المصدر: BP, Statistical Review of World Energy, 2009, 2017

وعند النظر إلى تركيبة الواردات النفطية للدول الآسيوية من الدول الأعضاء يتبين أن وارداتها من النفط الخام قد ارتفعت بمعدل 7% سنويا خلال الفترة (2007-2000) حيث وصلت إلى 2.4 مليون ب/ي في عام 2007 بالمقارنة مع 1.5 مليون ب/ي في عام 2000. وفي الوقت



نفسه ازدادت الواردات الإجمالية للدول الآسيوية من النفط الخام بمعدل 8.6% سنويا لتبلغ 7.3 مليون ب/ي في عام 2007 بالمقارنة مع 4.1 مليون ب/ي في عام 2000، وبذلك تراجعت حصة الدول الأعضاء في إجمالي واردات الدول الآسيوية من النفط الخام 36.5% في عام 2000 إلى 32.8% في عام 2007.

وتبدو الصورة مختلفة بالنسبة لواردات الدول الآسيوية من المنتجات النفطية من الدول الأعضاء حيث ازداد حجم هذه الواردات بمعدل 9.7% سنويا خلال الفترة (2000-2007) إذ تضاعفت من 340 ألف ب/ي في عام 2000 إلى 649 ألف ب/ي في عام 2007. وعلى الرغم من صغر حجم هذه الواردات إلا أن حصة الدول الأعضاء في إجمالي واردات الدول الآسيوية من المنتجات من الدول الأعضاء ارتفعت من 15.9% في عام 2000 إلى 23% في عام 2007. وشهدت الواردات النفطية للدول الآسيوية النامية من الدول الأعضاء خلال الفترة (2007-2000) تطورات متباينة تباينا كبيرا عند النظر إليها حسب كل دولة على حدة إذ يمكن تصنيف هذه الدول ضمن أربع فئات حسب تطورات وارداتها من الدول الأعضاء، وهذه الفئات هي:

- الدول التي ازداد فيها حجم الواردات النفطية بصورة كبيرة. وتضم هذه الفئة كل من الصين وإندونيسيا.
- الدول التي ارتفع فيها حجم الواردات النفطية بصورة معتدلة نسبيا. وتضم هذه الفئة كل من الهند وتايلند.
- الدول التي تقلص فيها حجم الواردات النفطية. وتضم هذه الفئة الفلبين وماليزيا.
- الدول التي لم يكن لديها واردات، وهي باكستان وفيتنام.

وتلقي الفقرات التالية الضوء على تطورات الواردات النفطية لهذه الدول كل على حدة خلال الفترة (2007-2000)، وذلك حسب مستوى حجم وارداتها النفطية من الدول الأعضاء.

1- الهند:

ضمن الدول الآسيوية النامية، تعتبر الهند المستورد الرئيسي للنفط الخام والمنتجات النفطية من الدول الأعضاء خلال الفترة (2000-2007). وارتفع حجم إجمالي هذه الواردات بمعدل 5.6% سنويا ليلعب حوالي 1.2 مليون ب/ي في عام 2007 بالمقارنة مع 783 ألف ب/ي في عام 2000. ومع ذلك فقد انخفضت حصة الدول الأعضاء في إجمالي الواردات النفطية للهند من 47% في عام 2000 إلى 41.7% في عام 2007. وارتفعت واردات الهند من النفط الخام بمعدل 5.9% سنويا، بينما ارتفعت وارداتها من المنتجات النفطية بمعدل 4.5% سنويا. ووصل حجم واردات الهند في عام 2007 إلى 928 ألف ب/ي من النفط الخام وإلى 222 ألف ب/ي من المنتجات النفطية. وعليه فقد ارتفعت حصة الهند في إجمالي الصادرات النفطية للدول الأعضاء من 4.3% في عام 2000 إلى 6% في عام 2007.

ويوجد لدى الهند ضمن الدول الأعضاء ثلاثة شركاء رئيسيين، وهم السعودية، الإمارات، والكويت. وبلغ حجم الواردات النفطية للهند من هذه الدول في عام 2007 كما يلي: السعودية (339 ألف ب/ي)، الإمارات (277 ألف ب/ي)، والكويت (232 ألف ب/ي).

2- الصين:

سجلت الصين أعلى معدلات النمو في وارداتها النفطية من الدول الأعضاء خلال الفترة (2000-2007) إذ تصاعدت هذه الواردات بمعدل 20.1% سنويا حيث تضاعفت من 249 ألف ب/ي إلى 898 ألف ب/ي. وارتفعت حصة الدول الأعضاء في إجمالي الواردات النفطية للصين من 11.4% في عام 2000 إلى 19.5% في عام 2007. ويوجد تباين ملحوظ بين معدل نمو واردات النفط الخام وواردات المنتجات النفطية من الدول الأعضاء حيث تضاعفت واردات النفط الخام بمعدل 21% سنويا لتتضاعف من 232 ألف ب/ي إلى 878 ألف ب/ي. وتستورد الصين كميات محدودة من المنتجات النفطية من الدول الأعضاء، ووصل حجم هذه الواردات إلى 20



ألف ب/ي في عام 2007. وارتفعت حصة الصين في إجمالي الصادرات النفطية من الدول الأعضاء من 1.4% في عام 2000 إلى 4.7% في عام 2007.

وتعتبر السعودية الشريك الأساسي للصين ضمن الدول الأعضاء حيث بلغ إجمالي حجم الواردات النفطية للصين من السعودية 529 ألف ب/ي في عام 2007، أي 60% من إجمالي صادرات الدول الأعضاء إلى الصين. ويأتي العراق في المرتبة الثانية بصادرات بلغت 199 ألف ب/ي في عام 2007، وتليه الإمارات بصادرات وصلت إلى 78 ألف ب/ي.

3- إندونيسيا:

تأتي إندونيسيا في المرتبة الثالثة ضمن الدول الآسيوية من ناحية حجم وارداتها النفطية من الدول الأعضاء خلال الفترة (2007-2000). وضمن هذه الدول سجلت إندونيسيا أعلى معدلات التزايد في وارداتها النفطية من الدول الأعضاء إذ تزايدت هذه الواردات بمعدل 14.3% سنويا حيث تضاعفت من 203 ألف ب/ي في عام 2000 إلى 516 ألف ب/ي في عام 2007. وتتألف الواردات النفطية لإندونيسيا من الدول الأعضاء خلال الفترة (2007-2000) بصورة رئيسية من المنتجات النفطية التي تصاعدت بمعدل 20.3% سنويا لتتضاعف من 101 ألف ب/ي إلى 367 ألف ب/ي، بينما ارتفعت وارداتها من النفط الخام بمعدل 5.5% سنويا حيث وصلت إلى 149 ألف ب/ي في عام 2007. وتعتمد إندونيسيا اعتمادا كبيرا على وارداتها النفطية من الدول الأعضاء حيث بلغت حصة الدول الأعضاء 81.2% من إجمالي واردات إندونيسيا في عام 2007. وتشكل الصادرات النفطية من الدول الأعضاء إلى إندونيسيا 2.7% من إجمالي صادرات الدول الأعضاء في عام 2007.

وتعتبر السعودية الشريك الأساسي لإندونيسيا سواء ضمن الدول الأعضاء أو على المستوى العالمي إذ بلغ حجم الواردات النفطية لإندونيسيا من السعودية 296 ألف ب/ي في عام 2007، أي 57.3% من إجمالي واردات إندونيسيا من الدول الأعضاء أو 46.5% من إجمالي واردات إندونيسيا.

4- تايلند:

تعتبر تايلند من الدول الآسيوية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على وارداتها النفطية من الدول الأعضاء إذ بلغت حصة الدول الأعضاء 52.7% من إجمالي الواردات النفطية لتايلند في عام 2007. وارتفعت الواردات النفطية لتايلند من الدول الأعضاء بمعدل 4.3% سنويا لتصل إلى 434 ألف ب/ي في عام 2007 بالمقارنة مع 323 ألف ب/ي في عام 2000. ويعكس هذا المعدل تطورات متباينة من ناحية تكوين هذه الواردات إذ ارتفعت وارداتها من النفط الخام بمعدل 5.7% سنويا لتبلغ 419 ألف ب/ي في عام 2007، بينما تقلص حجم وارداتها من المنتجات النفطية بمعدل 13.1% سنويا إذ تراجعت هذه الواردات من 39 ألف ب/ي إلى 15 ألف ب/ي. ويعود التراجع في واردات تايلند من المنتجات النفطية إلى التوسع الملحوظ في بناء طاقات التكرير فيها. وتشكل الصادرات النفطية من الدول الأعضاء إلى تايلند 2.3% من إجمالي الصادرات لهذه الدول.

وتمثل الإمارات الشريك الأول لتايلند حيث بلغ حجم وارداتها النفطية من الإمارات ربع إجمالي الواردات النفطية لتايلند في عام 2007. ووصلت واردات تايلند من الإمارات إلى 207 ألف ب/ي. كما استوردت تايلند كميات صغيرة من كل من السعودية والعراق والكويت وقطر. وبلغ حجم هذه الكميات كما يلي: السعودية (82 ألف ب/ي)، العراق (57 ألف ب/ي)، الكويت (50 ألف ب/ي)، وقطر (36 ألف ب/ي).

5- الفلبين:

كانت الفلبين من الدول ذات الواردات النفطية الصغيرة من الدول الأعضاء إلا أن هذه الواردات شهدت خلال الفترة (2000-2007) تراجعا كبيرا إذ تقلصت من 195 ألف ب/ي في عام 2000 إلى 21 ألف ب/ي في عام 2007، وبذلك تراجعت حصة الفلبين في إجمالي الصادرات النفطية للدول الأعضاء من 1.1% في عام 2000 إلى 0.1% في عام 2007. وتعتبر الكويت الشريك الوحيد للفلبين ضمن الدول الأعضاء في عام 2007.



6- ماليزيا:

استوردت ماليزيا كميات صغيرة من النفط الخام من الدول الأعضاء بلغت 62 ألف ب/ي في عام 2000 إلا أن هذه الواردات لم تعد موجودة في عام 2007. أما واردات ماليزيا من المنتجات النفطية من الدول الأعضاء فقد ارتفعت من 19 ألف ب/ي في عام 2000 إلى 26 ألف ب/ي في عام 2007، منها 16 ألف ب/ي من السعودية.

أما من ناحية **باكستان وفيتنام**، وهما الدولتان الداخلتان ضمن الدول الآسيوية النامية في إطار هذه الدراسة، فلم يكن لديهما أية واردات نفطية من الدول الأعضاء خلال الفترة (2007-2000).

ب- اتجاهات صادرات النفط الخام من منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2008-2016):

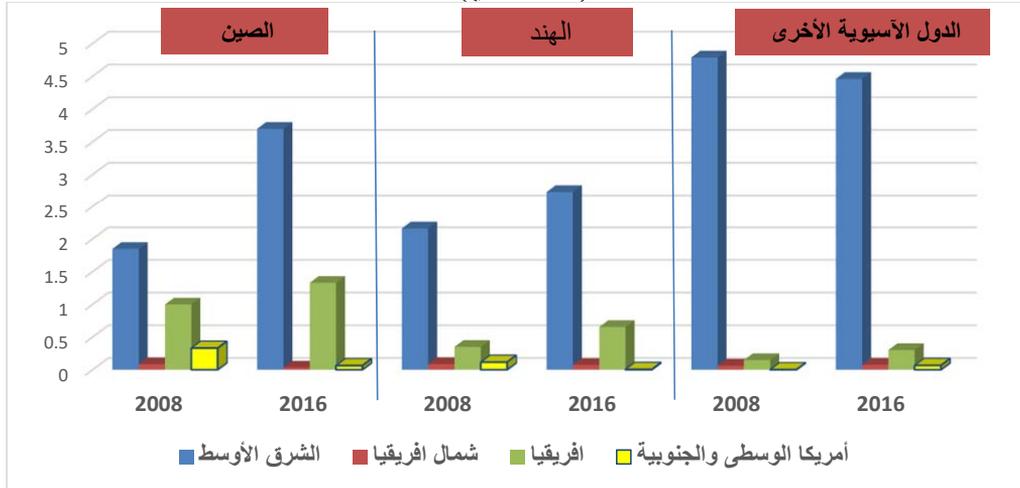
ارتفع إجمالي واردات الدول الآسيوية النامية كافة من النفط الخام بمعدل 2.6% سنويا خلال الفترة (2008-2016)، ووصل حجم هذه الواردات إلى 17.4 مليون ب/ي في عام 2016 بالمقارنة مع 14.3 مليون ب/ي في عام 2008. وفي الوقت نفسه ازدادت وارداتها من منطقة الشرق الأوسط بمعدل 2.7% سنويا حيث ارتفعت هذه الواردات من 8.8 مليون ب/ي إلى 10.9 مليون ب/ي، وبذلك ارتفعت حصة هذه المنطقة في إجمالي واردات الدول الآسيوية من 61.4% إلى 62.7%، علما أن الواردات العالمية من النفط الخام من منطقة الشرق الأوسط قد تراجعت بمعدل 0.2% سنويا حيث تقلصت من 20.1 مليون ب/ي في عام 2008 إلى 19.7 مليون ب/ي في عام 2016. وبناء على هذه التطورات الهامة فقد ازدادت الأهمية النسبية لواردات الدول الآسيوية النامية من النفط الخام في إجمالي الواردات العالمية من منطقة الشرق الأوسط من 43.8% في عام 2008 إلى 55.2% في عام 2016. الجدول (12) والشكل (12).

الجدول (12)
واردات الدول الآسيوية من النفط الخام خلال الفترة (2000 – 2016)
(مليون ب/ي)

العالم		المجموع		الدول الآسيوية الأخرى		الهند		الصين		
2016	2008	2016	2008	2016	2008	2016	2008	2016	2008	
19.730	20.096	10.889	8.794	4.459	4.786	2.732	2.161	3.698	1.848	الشرق الأوسط
1.168	3.243	0.182	0.233	0.076	0.062	0.073	0.086	0.034	0.084	شمال أفريقيا
20.899	23.340	11.071	9.027	4.535	4.848	2.804	2.247	3.732	1.932	الإجمالي
42.529	54.178	17.359	14.323	5.412	6.942	4.264	3.006	7.684	4.374	العالم
4.485	4.952	2.283	1.494	0.301	0.147	0.653	0.349	1.329	0.998	منها: أفريقيا
3.563	3.581	0.687	0.450	0.067	0.002	0.556	0.116	0.064	0.331	أمريكا الوسطى والجنوبية

المصدر: BP, Statistical Review of World Energy, 2009, 2017 .

الشكل (12)
واردات الدول الآسيوية من النفط الخام خلال الفترة (2000 – 2016)
(مليون ب/ي)



المصدر: BP, Statistical Review of World Energy, 2009, 2017 .



وتشكل الدول الإفريقية (باستثناء دول شمال إفريقيا) المصدر الثاني لواردات الدول الآسيوية النامية من النفط الخام. وحقت هذه الواردات ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة (2008-2016) حيث ازدادت بمعدل 5.4% سنويا لتصل إلى 2.8 مليون ب/ي في عام 2016 بالمقارنة مع 1.5 مليون ب/ي في عام 2008. كما ارتفعت واردات الدول الآسيوية النامية من دول أمريكا الوسطى والجنوبية بمعدل 5.4% سنويا لتزداد من 450 ألف ب/ي إلى 687 ألف ب/ي.

ونظرا للتباين الكبير بين الدول الآسيوية النامية فيما يتعلق بواردات النفط الخام من منطقة الشرق الأوسط، ستلقي الفقرات التالية الضوء على تطورات هذه الواردات في كل من الصين والهند وبقية الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2008-2016).

- الصين:

ارتفعت واردات الصين من النفط الخام خلال الفترة (2008-2016) بمعدل 7.3% سنويا إذ ازدادت من 4.4 مليون ب/ي في عام 2008 إلى 7.7 مليون ب/ي في عام 2016. وتمثل منطقة الشرق الأوسط المصدر الأساسي لواردات الصين من النفط الخام. وتساعدت واردات الصين من هذه المنطقة بمعدل 9.1% سنويا لتزداد من 1.8 مليون ب/ي في عام 2008 إلى 3.7 مليون ب/ي في عام 2016، وبذلك ارتفعت الأهمية النسبية لمنطقة الشرق الأوسط في إجمالي واردات الصين من 42.2% إلى 48.1% في عام 2016، علما أن الأهمية النسبية لواردات الصين من منطقة الشرق الأوسط في إجمالي الواردات العالمية من هذه المنطقة قد تضاعفت من 9.2% إلى 18.7% خلال الفترة نفسها.

وتأتي الدول الإفريقية (باستثناء دول شمال إفريقيا) في المرتبة الثانية حيث ارتفعت واردات الصين من هذه المنطقة بمعدل 3.6% سنويا لتزداد من 1 مليون ب/ي في عام 2008 إلى 1.3 مليون ب/ي في عام 2016. وعلى الرغم من هذه الزيادة إلا أن حصة هذه المنطقة قد تراجعت في إجمالي واردات الصين من 22.8% إلى 17.3% خلال هذه الفترة.

- الهند:

في الوقت الذي ازدادت فيه الواردات الإجمالية للهند من النفط الخام بمعدل 4.5% سنويا خلال الفترة (2008-2016) لتصل إلى 4.3 مليون ب/ي في عام 2016 فقد ارتفعت وارداتها من منطقة الشرق الأوسط بمعدل 3% سنويا لتصل إلى 2.7 مليون ب/ي في عام 2016 بالمقارنة مع 2.2 مليون ب/ي في عام 2008. وعليه فقد هبطت حصة منطقة الشرق الأوسط في إجمالي واردات الهند من 71.9% إلى 64.1% خلال الفترة (2008-2016). وعلى الرغم من هبوط حصة منطقة الشرق الأوسط في إجمالي واردات الهند إلا أن الأهمية النسبية لواردات الهند في إجمالي الواردات العالمية من الشرق الأوسط ارتفعت من 10.8% إلى 13.8% خلال الفترة نفسها.

وتعتبر الدول الإفريقية الجهة الرئيسية الثانية بعد الشرق الأوسط من ناحية حجم واردات الهند من النفط الخام حيث ارتفعت هذه الواردات بمعدل مرتفع نسبيا بلغ 8.1% سنويا إذ وصلت إلى 653 ألف ب/ي في عام 2016 بالمقارنة مع 349 ألف ب/ي في عام 2008. ويلاحظ أن واردات الهند من دول أمريكا الوسطى والجنوبية قد ازدادت بمعدل عال بلغ 21.6% سنويا حيث تضاعفت هذه الواردات من 116 ألف ب/ي إلى 556 ألف ب/ي.

- الدول الآسيوية النامية الأخرى:

ما تزال هذه المجموعة من الدول تشكل إحدى أهم الجهات المستوردة للنفط الخام من منطقة الشرق الأوسط، وذلك على الرغم تراجع حجم وارداتها من هذه المنطقة بمعدل بلغ 0.9% سنويا خلال الفترة (2008-2016) حيث تقلصت هذه الواردات من 4.9 مليون ب/ي إلى 4.5 مليون ب/ي. ويلاحظ أنه على الرغم من هذا التراجع إلا أن حصة منطقة الشرق الأوسط في إجمالي واردات هذه المجموعة من الدول قد ازدادت بصورة كبيرة حيث ارتفعت من 68.9% إلى 82.4%. كما يلاحظ أن الأهمية النسبية لواردات النفط الخام لهذه المجموعة في إجمالي الواردات العالمية من منطقة الشرق الأوسط قد انخفضت من 23.8% إلى 22.6%. وتعود هذه



التطورات المتباينة إلى أن كلا من الواردات الإجمالية لهذه المجموعة والواردات العالمية من منطقة الشرق الأوسط قد تراجعت معا بمعدلات متفاوتة في الوقت ذاته.

الجزء الرابع: التوقعات المستقبلية للطلب على النفط في الدول الآسيوية

تفيد توقعات وكالة الطاقة العالمية إلى أن إجمالي الطلب على الطاقة في الدول الآسيوية النامية سيرتفع خلال الفترة (2020-2040) بمعدل سنوي يتراوح ما بين 1.6% حسب سيناريو السياسات الجديدة (السيناريو الأساس لتوقعات وكالة الطاقة الدولية) و 2.1% حسب سيناريو السياسات الراهنة، علما أن الطلب العالمي الإجمالي على الطاقة سيرتفع بمعدل 0.8% حسب سيناريو السياسات الجديدة و 1.4% حسب سيناريو السياسات الراهنة. وتشير توقعات الوكالة إلى أن حجم الطلب على الطاقة في الدول الآسيوية النامية حسب سيناريو السياسات الجديدة سيصل إلى 108.4 مليون ب م ن ي في عام 2020 ثم إلى 149.4 مليون ب م ن ي في عام 2040. الجدول (13) والشكل (13).

الجدول (13)

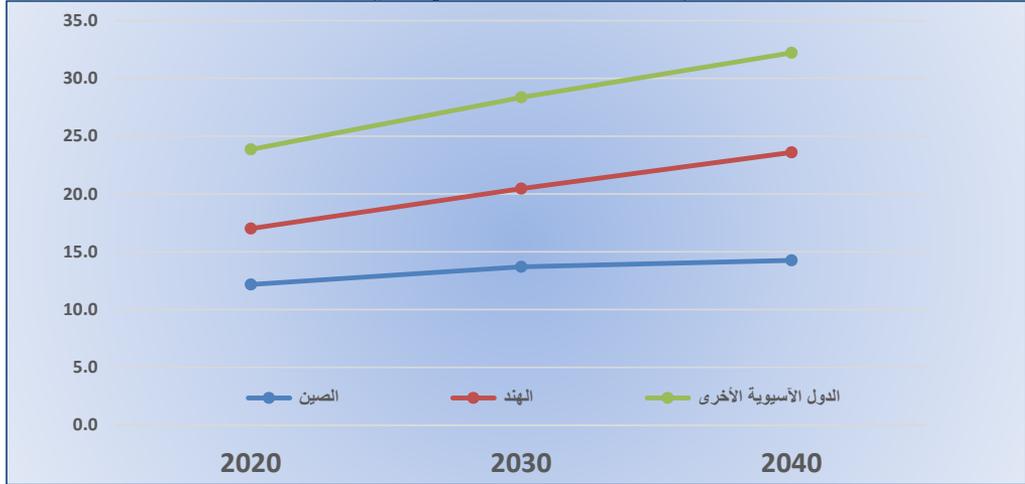
التوقعات المستقبلية للطلب على الطاقة في الدول الآسيوية، حسب سيناريو السياسات الجديدة (مليون برميل مكافئ لنفط في اليوم)

الإجمالي			الدول الآسيوية الأخرى			الهند			الصين			
2040	2030	2020	2040	2030	2020	2040	2030	2020	2040	2030	2020	
62.7	59.3	53.7	8.4	6.2	4.3	18.8	13.9	9.6	35.4	39.2	39.8	الفحم
32.2	28.4	23.9	8.6	7.9	6.8	9.3	6.8	4.8	14.3	13.7	12.2	النفط
19.8	15.1	10.2	7.2	5.4	4.3	3.2	2.2	1.1	9.4	7.4	4.8	الغاز الطبيعي
8.0	5.6	2.7	0.4	0.4	0.3	1.4	0.9	0.3	6.2	4.4	2.1	الطاقة النووية
4.2	3.6	2.8	1.0	0.7	0.5	0.6	0.5	0.3	2.7	2.4	2.0	الطاقة الكهرومائية
14.0	13.0	12.4	4.7	4.3	4.0	4.1	4.4	4.2	5.1	4.4	4.2	الطاقة الحيوية
8.4	5.4	2.8	1.9	1.2	0.7	1.4	0.8	0.3	5.1	3.4	1.8	الطاقات المتجددة
149.4	130.3	108.4	32.3	26.1	20.9	38.9	29.3	20.7	78.2	74.9	66.8	الإجمالي
									342.5	325.0	292.7	العالم

المصدر: IEA, World Energy outlook, 2016

الشكل (13)

التوقعات المستقبلية للطلب على الطاقة في الدول الآسيوية حسب سيناريو السياسات الجديدة
(مليون برميل مكافئ نفط في اليوم)



المصدر: IEA, World Energy outlook, 2016

كما تشير تلك البيانات إلى أن هذا الطلب يتوقع له أن يصل حسب سيناريو السياسات الراهنة إلى 110.9 مليون ب م ن ي في عام 2020 ثم إلى 167.6 مليون ب م ن ي في عام 2040. ويلاحظ أن الفرق قد لا يكون كبيرا جدا بين تقديرات إجمالي الطلب على الطاقة في الدول الآسيوية النامية حسب السيناريوهين في عام 2020، إلا أن البون يظهر واضحا بينهما في عام 2040 إذ أن الفارق بين السيناريوهين في عام 2020 سيبلغ 2.5 مليون ب م ن ي، بينما يتوقع أن يصل هذا الفارق إلى 18.2 مليون ب م ن ي في عام 2040. ولا شك أن هذه الفوارق في التوقعات تؤدي إلى وجود مشكلة ذات صلة بتوقعات واردات الطاقة عموما، وواردات النفط الخام خصوصا. الجدول (14) والشكل (14).

الجدول (14)

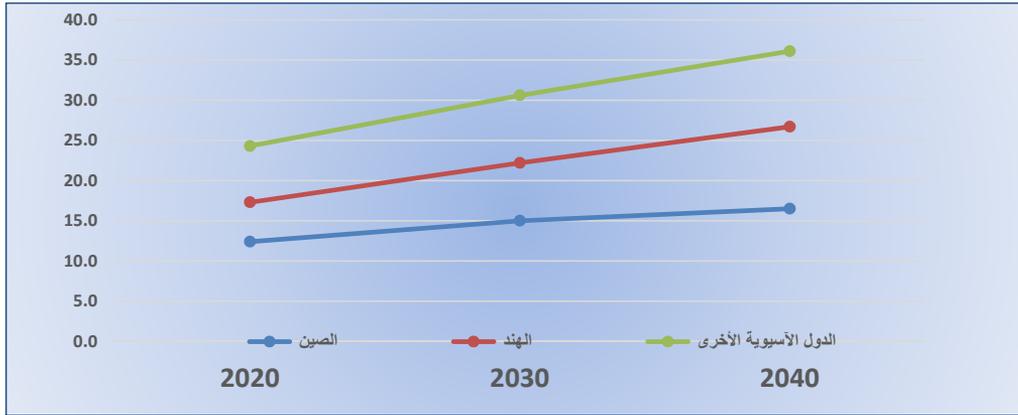
التوقعات المستقبلية للطلب على الطاقة في الدول الآسيوية حسب سيناريو السياسات الراهنة
(مليون برميل مكافئ نفط في اليوم)

الإجمالي			الدول الآسيوية الأخرى			الهند			الصين			
2040	2030	2020	2040	2030	2020	2040	2030	2020	2040	2030	2020	
81.3	69.6	56.0	10.3	7.1	4.4	22.7	16.1	10.0	48.2	46.4	41.6	الفحم
36.1	30.5	24.3	9.4	8.4	7.0	10.2	7.2	4.9	16.5	15.0	12.4	النفط
20.6	15.2	10.3	7.7	5.7	4.4	3.1	2.1	1.1	9.7	7.5	4.8	الغاز الطبيعي
6.7	5.1	2.6	0.3	0.2	0.2	1.0	0.7	0.3	5.4	4.2	2.1	الطاقة النووية
4.0	3.4	2.8	0.8	0.7	0.5	0.6	0.4	0.3	2.6	2.3	2.0	الطاقة الكهرومائية
12.9	12.6	12.3	4.4	4.2	4.0	3.9	4.3	4.2	4.6	4.1	4.1	الطاقة الحيوية
6.0	4.2	2.6	1.4	1.0	0.7	1.0	0.6	0.2	3.6	2.6	1.6	الطاقات المتجددة
167.6	140.6	110.9	34.4	27.2	21.1	42.6	31.3	21.2	90.6	82.0	68.6	الإجمالي
									394.3	345.1	297.6	العالم

المصدر: IEA, World Energy outlook, 2016.

الشكل (14)

التوقعات المستقبلية للطلب على الطاقة في الدول الآسيوية حسب سيناريو السياسات الراهنة
(مليون برميل مكافئ نفط في اليوم)



المصدر: IEA, World Energy outlook, 2016.

وعند النظر إلى مزيج الطاقة في الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2020-2040) يتبين أنه من المتوقع أن يستمر الفحم في لعب الدور الأساسي في تلبية متطلبات الطاقة في هذه الدول سواء حسب سيناريو السياسات الراهنة أو سيناريو السياسات الجديدة، علماً أنه من المتوقع أن تتراجع الأهمية النسبية للطلب على الفحم في إجمالي الطلب على الطاقة في هذه الدول خلال

الفترة (2020-2040) من 50.6% إلى 48.5% حسب سيناريو السياسات الراهنة ومن 49.5% إلى 42% حسب سيناريو السياسات الجديدة. ويلاحظ أنه على الرغم من التراجع الصغير في حصة النفط خلال هذه الفترة إلا أن التوقعات تشير إلى أن حصته في عام 2040 ستكون متطابقة حسب السيناريوهين إذ سيساهم النفط في تلبية 21.6% من إجمالي الطلب على الطاقة في هذه الدول في عام 2040. وفي مقابل تراجع حصة الفحم وثبات حصة النفط سيشهد مزيج الطاقة في الدول الآسيوية النامية ارتفاعا في الأهمية النسبية للغاز الطبيعي الذي يتوقع أن ترتفع حصته حسب سيناريو السياسات الراهنة من 9.3% في عام 2020 إلى 12.3% في عام 2040، بينما يتوقع أن ترتفع حصته حسب سيناريو السياسات الجديدة من 9.4% إلى 13.3% خلال الفترة نفسها. ويتوقع أن تتراجع حصة الطاقة الحيوية حسب السيناريوهين حيث ستتقلص حصتها حسب سيناريو السياسات الراهنة من 11.1% في عام 2020 إلى 7.7% في عام 2040، كما ستتراجع حصتها أيضا حسب سيناريو السياسات الجديدة من 11.4% إلى 9.4%. ورغم هذا التراجع إلا أن الطاقة الحيوية ستحتفظ بالمرتبة الرابعة في مزيج الطاقة في هذه الدول حتى عام 2040. وستشهد الطاقات المتجددة تطورات متباينة إذ يتوقع أن ترتفع حصتها حسب سيناريو السياسات الراهنة من 2.3% إلى 3.6%، بينما يتوقع أن تتضاعف حصتها حسب سيناريو السياسات الجديدة من 2.6% إلى 5.6% خلال الفترة (2020-2040). وستلعب الطاقة الكهرومائية دورا ثانويا إذ يتوقع أن تصل حصتها في عام 2040 إلى 2.4% حسب سيناريو السياسات الراهنة وإلى 2.8% حسب سيناريو السياسات الراهنة.

وعند النظر إلى الطلب المتوقع على النفط في الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2020-2040) فإن توقعات وكالة الطاقة الدولية تشير إلى أن هذا الطلب سيرتفع بمعدل 1.5% سنويا حسب سيناريو السياسات الجديدة حيث يتوقع أن يزداد من 23.9 مليون ب م ن ي إلى 32.2 مليون ب م ن ي. أما سيناريو السياسات الراهنة فإنه يشير إلى أن الطلب على النفط سيرتفع بمعدل 2% سنويا ليصل إلى 36.1 مليون ب م ن ي في عام 2040 بالمقارنة مع 24.3 مليون ب م ن ي في عام 2020.



وتلقي الفقرات التالية الضوء على توقعات استهلاك الطاقة في كل من الصين، الهند، وبقية الدول الآسيوية النامية الأخرى خلال الفترة (2020-2040).

- الصين:

ستظل الصين تتصدر مشهد الطاقة خلال الفترة (2020-2040) سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الإقليمي حيث يتوقع أن ينمو استهلاك الطاقة بمعدل يتراوح ما بين 0.8% سنويا حسب سيناريو السياسات الجديدة و1.4% سنويا حسب سيناريو السياسات الراهنة، وعليه فإنه من المتوقع أن يتراوح هذا الطلب في عام 2040 ما بين 78.2 مليون ب م ن ي حسب سيناريو السياسات الجديدة و90.6 مليون ب م ن ي حسب سيناريو السياسات الراهنة. وتوجد هناك خمس ملاحظات رئيسية على توقعات الطلب على الطاقة في الصين حتى عام 2040، وهذه الملاحظات هي:

- تراجع الدور الأساسي الذي يلعبه الفحم في سد متطلبات الطاقة في الصين في ظل كل من السيناريوهين، لكن ضمن معدلات متفاوتة حيث سيتقلص الطلب على الفحم حسب سيناريو السياسات الجديدة بمعدل 0.6% سنويا ليتراجع حجم الطلب عليه من 39.8 مليون ب م ن ي في عام 2020 إلى 35.4 مليون ب م ن ي في عام 2040، وعليه ستهبط الأهمية النسبية للفحم في مزيج الطاقة من 59.6% في عام 2020 إلى 45.3% في عام 2040. أما توقعات سيناريو السياسات الراهنة فتشير إلى أن الطلب على الفحم سينمو بمعدل 0.7% سنويا ليرتفع من 41.6 مليون ب م ن ي إلى 48.2 مليون ب م ن ي، وعليه ستتقلص المساهمة النسبية للفحم في مزيج الطاقة من 60.6% في عام 2020 إلى 53.2% في عام 2040.
- استمرار النفط في القيام بدوره كمصدر ثان في تلبية احتياجات الطاقة في الصين حيث تتطابق توقعات كل من السيناريوهين حول حصة النفط في إجمالي الطلب على الطاقة في الصين إذ ستسقر مساهمته عند 18.2% في عام 2040، وذلك حسب السيناريوهين.

ويتوقع أن ينمو الطلب على النفط بمعدل يتراوح ما بين 0.8% حسب سيناريو السياسات الجديدة و1.4% حسب سيناريو السياسات الراهنة، وعليه يتوقع أن يصل حجم هذا الطلب في عام 2040 إلى 14.3 مليون ب م ن ي حسب سيناريو السياسات الجديدة و16.5 مليون ب م ن ي حسب سيناريو السياسات الراهنة.

- ازدياد الطلب على الغاز الطبيعي بمعدل مرتفع نسبيا حيث سينمو هذا الطلب بمعدل 3.4% حسب سيناريو السياسات الجديدة أو بمعدل 3.6% حسب سيناريو السياسات الراهنة. وبذلك ستتروح حصة الغاز الطبيعي في مزيج الطاقة في الصين في عام 2040 إلى 10.7% حسب سيناريو السياسات الراهنة أو إلى 12% حسب سيناريو السياسات الجديدة.

- سيسجل الطلب الطاقة النووية أعلى معدلات النمو ضمن مصادر الطاقة المختلفة إذ يتوقع أن يزداد الطلب على هذا المصدر بمعدل 4.9% سنويا حسب سيناريو السياسات الراهنة أو بمعدل 5.6% حسب سيناريو السياسات الجديدة، وعليه ستصل مساهمة الطاقة النووية في إجمالي الطلب على الطاقة إلى 6% حسب سيناريو السياسات الراهنة أو إلى 7.9% حسب سيناريو السياسات الراهنة.

- سترتفع الأهمية النسبية لكل من الطاقة الحيوية والطاقات المتجددة إذ ستصل حصة كل من هذين المصدرين إلى 6.6% في عام 2040 حسب سيناريو السياسات الجديدة، بينما ستصل حصتهما إلى 5.1% و3.1% على التوالي حسب سيناريو السياسات الراهنة.

- الهند:

يتوقع أن تسجل الهند أعلى معدلات النمو في الطلب على الطاقة ضمن الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2020-2040) حيث سيتراوح معدل الزيادة في هذا الطلب ما بين 3.2% سنويا حسب سيناريو السياسات الجديدة و3.6% حسب سيناريو السياسات الراهنة. وعليه سيتراوح حجم الطلب على الطاقة في الهند ما بين 38.9-42.6 مليون ب م ن ي في عام 2040.



وتوجد هناك خمس ملاحظات رئيسية على توقعات الطلب على الطاقة في الهند حتى عام 2040، وهذه الملاحظات هي:

- استمرار الفحم باعتباره المصدر الأساسي لتلبية متطلبات الطاقة في الهند حتى عام 2040 إذ يتوقع أن تتراوح حصته ما بين 48.3% حسب سيناريو السياسات الجديدة و53.3% حسب سيناريو السياسات الراهنة.
- ستتقارب حصة النفط في كل من السيناريوهين حيث ستبلغ هذه الحصة 23.9% حسب سيناريو السياسات الراهنة و24% حسب سيناريو السياسات الجديدة. ويتوقع أن ينمو الطلب على النفط بمعدل 3.3% حسب سيناريو السياسات الجديدة ليصل إلى 9.3 مليون ب م ن ي في عام 2040، أو بمعدل 3.7% حسب سيناريو السياسات الراهنة ليلبغ 10.2 مليون ب م ن ي في العام نفسه.
- ستتقلص حصة الطاقة الحيوية بصورة كبيرة في ظل كل من السيناريوهين إذ ستتقلص مساهمتها في مزيج الطاقة من 20.3% في عام 2020 إلى 10.6% في عام 2040 حسب سيناريو السياسات الجديدة، بينما ستراجع هذه الحصة من 19.9% إلى 9.2% خلال الفترة نفسها.
- سترتفع مساهمة الغاز الطبيعي خلال الفترة (2020-2040) من 5.4% إلى 7.3% حسب سيناريو السياسات الراهنة، بينما سترتفع من 5.5% إلى 8.3% حسب سيناريو السياسات الجديدة.
- ستلعب مصادر الطاقة الأخرى (الطاقة النووية، الطاقات المتجددة، والطاقة الكهرومائية) أدواراً صغيرة ثانوية نسبياً إذ ستتراجع مساهمتها ككل ما بين 6.1% حسب سيناريو السياسات الراهنة و8.8% حسب سيناريو السياسات الجديدة.

- الدول الآسيوية النامية الأخرى:

يتوقع أن ينمو الطلب على الطاقة في هذه المجموعة من الدول بمعدل يفوق المعدل المتوقع في الصين، لكن أقل من المعدل المتوقع في الهند إذ سيرتفع الطلب بمعدل يتراوح ما بين 2.2% سنويا حسب سيناريو السياسات الجديدة أو 2.5% سنويا حسب سيناريو السياسات الراهنة. وبذلك يتوقع أن يتراوح إجمالي الطلب على الطاقة في هذه الدول ما بين 32.3 - 34.4 مليون ب م ن ي في عام 2040.

وتوجد هناك خمس ملاحظات رئيسية على توقعات الطلب على الطاقة في هذه الفئة من الدول حتى عام 2040، وهذه الملاحظات هي:

- استمرار مصادر الطاقة الهيدروكربونية مجتمعة في لعب الدور الأساسي في تلبية متطلبات الطاقة في هذه الدول، لكن مع تغير في الأهمية النسبية لكل من الفحم والنفط في مزيج الطاقة، وذلك حسب كل من السيناريوهين، إذ يشكل الفحم المصدر الرئيسي حسب سيناريو السياسات الراهنة، بينما يشكل النفط المصدر الرئيسي الثاني حسب سيناريو السياسات الجديدة، ويليهما الغاز الطبيعي كمصدر رئيسي ثالث في ظل كل من السيناريوهين.
- سيرتفع الطلب على النفط بمعدل 1.2% سنويا حسب سيناريو السياسات الجديدة ليصل إلى 8.6 مليون ب م ن ي في عام 2040، بينما سيزداد بمعدل 1.5% سنويا حسب سيناريو السياسات الراهنة ليلتفع إلى 9.4 مليون ب م ن ي في العام ذاته. وعليه ستصل حصة النفط في مزيج الطاقة في عام 2040 إلى 26.7% حسب سيناريو السياسات الجديدة أو إلى 27.5% حسب سيناريو السياسات الراهنة.
- سيرتفع الطلب على الفحم بمعدل 3.4% سنويا حسب سيناريو السياسات الجديدة أو بمعدل 4.4% سنويا حسب سيناريو السياسات الراهنة، وعليه سيتراوح حجم الطلب على الفحم



- ما بين 8.4 – 10.3 مليون ب م ن ي في عام 2040. وبذلك ستتراوح حصة الفحم في مزيج الطاقة في هذه الفئة من الدول في عام 2040 ما بين 26.1% - 30%.
- سيحافظ الغاز الطبيعي على مركزه كثالث أهم المصادر في مزيج الطاقة في هذه الفئة من الدول حيث تتطابق التوقعات حول حصته التي ستتراوح ما بين 22.3% - 22.4% في عام 2040.
 - ستتقلص حصة الطاقة الحيوية في مزيج الطاقة لتصل في عام 2040 إلى 12.9% حسب سيناريو السياسات الراهنة أو إلى 14.7% حسب سيناريو السياسات الجديدة.
 - ستساهم بقية مصادر الطاقة (الطاقات المتجددة، الطاقة الكهرومائية، والطاقة النووية) مساهمة صغيرة نسبياً إذ ستتراوح حصتها مجتمعة في عام 2040 ما بين 7.3% حسب سيناريو السياسات الراهنة و10.2% حسب سيناريو السياسات الجديدة.

الجزء الخامس: تأثير التطورات المستقبلية في الطلب على النفط في الدول الآسيوية النامية على الصادرات النفطية من الدول الأعضاء

إن التعرف على مدى تأثير التطورات المستقبلية في الطلب على النفط في الدول الآسيوية النامية على صادرات الدول الأعضاء من النفط يتطلب توفر البيانات الكافية عن عدة عناصر، ومن أهم هذه العناصر حجم الزيادة المتوقعة في الطلب على النفط في هذه الدول من ناحية، والحصة المتوقعة من هذه الزيادة التي ستذهب إلى الدول الأعضاء من ناحية أخرى.

ومن ناحية حجم الزيادة في الطلب المتوقع على النفط في الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2016-2040) فإنه يستفاد من الفقرات الواردة سابقاً في هذه الدراسة حول توقعات الطلب على النفط أن حجمها سيتراوح ما بين 11.4 - 15.5 مليون ب/ي، منها حوالي 2.3 - 4.6 مليون ب/ي في الصين، وحوالي 5.2 - 6 مليون ب/ي في الهند، وحوالي 4 - 4.8 مليون ب/ي في الدول الآسيوية النامية الأخرى. والجدير بالذكر أن هذه الزيادة في طلب الدول الآسيوية النامية على النفط ستعوض حجم التراجع في الطلب في المناطق الأخرى في العالم حسب سيناريو

السياسات الجديدة إذ يتوقع أن يبلغ حجم التراجع في الطلب على النفط في بقية دول العالم حسب هذا السيناريو 4.1 مليون ب/ي في عام 2040 حيث يتوقع أن يبلغ حجم الزيادة في الطلب العالمي 7.3 مليون ب/ي، بينما ستشكل الزيادة في طلب الدول الآسيوية النامية حسب سيناريو السياسات الراهنة أكثر من ثلاثة أرباع (76.7%) حجم الزيادة في الطلب العالمي التي يقدر أن تصل إلى 20.2 مليون ب/ي.

أما من ناحية الحصة من هذه الزيادة التي يتوقع أن تذهب إلى الدول الأعضاء فإن تقديرات هذه الحصة تقوم على افتراضين. والافتراض الأول هو ثبات مستويات الإنتاج المحلي في الدول الآسيوية النامية حتى عام 2040، علماً أن التوقعات تشير إلى تراجع هذا الإنتاج خلال الفترة القادمة، وعليه فإن كل الزيادة في طلب الدول الآسيوية النامية سيتم توفيرها من خلال الاستيراد من الخارج. والافتراض الثاني هو استمرار الاتجاهات التاريخية التي كانت سائدة لواردات الدول الآسيوية النامية في الفترات الماضية. وعليه يمكن الاستدلال على تقديرات حصة الدول الأعضاء استناداً إلى البيانات الواردة سابقاً في هذه الدراسة التي تقيد بأن حصة الدول الأعضاء من الواردات النفطية للدول الآسيوية النامية قد بلغت حوالي 30% من إجمالي هذه الواردات، كما أن حصة الدول الأعضاء قد بلغت 40% من واردات الهند وحوالي 20% من واردات الصين.

بناءً على هذه التقديرات يمكن القول إنه يتوقع أن يتراوح حجم الزيادة في الصادرات النفطية من الدول الأعضاء إلى الدول الآسيوية النامية ما بين 3.4 – 4.6 مليون ب/ي في عام 2040. كما يتوقع أن يتراوح حجم الزيادة في الصادرات إلى الهند ما بين 2.1 – 2.4 مليون ب/ي. أما حجم الزيادة المتوقعة في الصادرات إلى الصين فسيتراوح ما بين 0.5 – 0.9 مليون ب/ي. وبالنسبة إلى بقية الدول الآسيوية النامية الأخرى فسيتراوح حجم الزيادة في صادرات الدول الأعضاء إلى هذه الدول ككل ما بين 0.9 – 1.3 مليون ب/ي.



الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الأوضاع الاقتصادية في مجموعة الدول الآسيوية النامية

1. حققت الدول الآسيوية النامية الرئيسية معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة (2000-2015) حيث ازداد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في هذه الدول ككل بمعدل 7.8% سنوياً، وهو أكثر من ضعف معدل النمو في الناتج المحلي العالمي والبالغ 3.7%. وأدى النمو المرتفع في هذه الدول إلى تضاعف حصتها في الناتج المحلي العالمي بالأسعار الثابتة من 17.1% في عام 2000 إلى 30.7% في عام 2015.
2. سجل الاقتصاد الصيني أعلى معدلات النمو سواء على النطاق الإقليمي أو العالمي إذ تصاعد الناتج المحلي الإجمالي في الصين بمعدل 9.5% سنوياً حيث تضاعف هذا الناتج بحوالي أربع مرات ليزداد من 4.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2000 إلى 19.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2015، وبذلك ارتفعت حصة الصين في الناتج المحلي العالمي من 7.8% في عام 2000 إلى 17.6% في عام 2015.
3. تشير توقعات إلى أن الصين ستحافظ على المركز الأول في حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث سيتضاعف هذا الناتج من 17.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2014 إلى 36.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2030 ثم إلى 61.1 تريليون دولار أمريكي في عام 2050.

ثانياً: إنتاج النفط في الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2000-2016)

1. ارتفع إنتاج النفط في الدول الآسيوية النامية بمعدل 0.5% سنوياً خلال الفترة (2000-2016) ليصل إلى حوالي 7.3 مليون ب/ي في عام 2016 بالمقارنة مع حوالي 6.7 مليون ب/ي في عام 2000.

2. إن الصين هي الدولة الرئيسية المنتجة للنفط ضمن هذه المجموعة حيث تجاوزت حصتها نصف (55.1%) إجمالي إنتاج النفط في هذه المجموعة في عام 2016. وازداد إنتاج النفط في الصين بمعدل 1.3% سنويا خلال الفترة (2000-2016) حيث ارتفع من حوالي 3.3 مليون ب/ي في عام 2000 إلى 4.4 مليون ب/ي في عام 2016. ويشكل هذا المستوى من الإنتاج نسبة لا تتجاوز 4.3% من الإنتاج العالمي من النفط في عام 2016.

ثالثا: استهلاك الطاقة في الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2000-2016)

1. تضاعف استهلاك الطاقة في الدول الآسيوية النامية بأكثر من ثلاث مرات حيث قفز من 28.1 مليون برميل مكافئ نفط في اليوم (ب م ن ي) في عام 2000 إلى 88.2 مليون ب م ن ي في عام 2016، وتضاعفت حصة هذه الدول في إجمالي استهلاك الطاقة في العالم من 15.4% إلى 33.1%.
2. يعتبر الفحم المصدر الأساسي الذي يلبي متطلبات اقتصادات هذه الدول من الطاقة. وارتفعت الأهمية النسبية للفحم في إجمالي استهلاك الطاقة في هذه الدول من 50% في عام 2000 إلى 55.7% في عام 2016. وارتفعت حصة هذه الدول في إجمالي استهلاك الفحم في العالم من 31.5% إلى 65.6%.
3. تعتبر الصين المستهلك الأكبر للفحم سواء على الصعيد العالمي أو الصعيد الإقليمي. وتضاعفت حصة الصين في الاستهلاك العالمي من الفحم من 22.4% في عام 2000 إلى نصف (50.8%) هذا الاستهلاك في عام 2016. وتأتي الهند في المرتبة الثانية على المستوى العالمي إذ ارتفعت حصتها في إجمالي استهلاك العالم من الفحم من 7.7% إلى 16.8%.

رابعا: استهلاك النفط في الدول الآسيوية النامية

1. تصاعد استهلاك النفط في الدول الآسيوية النامية بمعدل 4.9% حيث تضاعف من 10.4 مليون ب/ي في عام 2000 إلى 22.5 مليون ب/ي في عام 2016. وازدادت حصة الدول



- الآسيوية النامية في إجمالي استهلاك النفط في العالم من 13.6% في عام 2000 إلى 23.8% في عام 2016.
2. شهد استهلاك النفط في الصين قفزة كبيرة خلال الفترة (2000-2016) حيث يلاحظ أن حصة الصين في إجمالي استهلاك العالم من النفط قد ارتفعت من برميل واحد من أصل 16 برميلا في عام 2000 إلى برميل واحد من أصل ثمانية براميل في عام 2016 إذ ارتفع استهلاك الصين بمعدل 6.2% سنويا ليتضاعف من 4.9 مليون ب/ي إلى 12.8 مليون ب/ي.
3. ارتفع استهلاك النفط في الهند بمعدل 4.4% سنويا حيث تضاعف من 2.6 مليون ب/ي في عام 2000 إلى 4.5 مليون ب/ي في عام 2016، وعليه فقد ارتفعت حصة الهند في إجمالي استهلاك العالم من النفط من 2.9% إلى 4.6%.
4. أصبحت الصين أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد أن كانت تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2000. وحققت الصين قفزة كبيرة في مجال استهلاك الطاقة خلال الفترة (2000-2016) حيث تضاعف هذا الاستهلاك 3.8 مرة إذ تصاعد بمعدل 8.6% سنويا ليزداد من 16.5 مليون ب م ن ي في عام 2000 إلى 61.9 مليون ب م ن ي في عام 2016. ونتيجة لهذه القفزة أصبحت الصين تستهلك ما يقارب ربع (23.2%) إجمالي استهلاك الطاقة في العالم في عام 2016 بالمقارنة مع 9% في عام 2000.
5. أصبحت الهند ثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية بعد أن كانت في عام 2000 تأتي في المرتبة السادسة بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا واليابان وألمانيا. وارتفع استهلاك الطاقة في الهند بمعدل 5.4% سنويا خلال الفترة (2000-2016) حيث تضاعف من 6.3 مليون ب م ن ي إلى 14.5 مليون ب م ن ي. وعليه فقد ارتفعت حصة الهند في إجمالي استهلاك العالم من الطاقة من 3.4% في عام 2000 إلى 5.5% في عام 2016.

6. ازدادت الحاجة إلى استيراد النفط في الدول الآسيوية النامية من حوالي 7 مليون ب/ي في عام 2000 إلى حوالي 15.3 مليون ب/ي في عام 2016. وتعود الزيادة في العجز بالدرجة الأولى إلى الصين التي ازداد فيها العجز من 3.9 مليون ب/ي في عام 2000 إلى 8.8 مليون ب/ي في عام 2016. وتأتي الهند في المرتبة الثانية من ناحية حجم فجوة النفط إذ ازدادت فيها هذه الفجوة من 1.9 مليون ب/ي إلى 3.6 مليون ب/ي.
7. ارتفع حجم طاقات التكرير في الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2000-2015) بمعدل 4.8% سنويا حيث تضاعفت هذه الطاقات من 10.8 مليون ب/ي إلى 22.6 مليون ب/ي. وبذلك ازدادت حصتها في إجمالي طاقات التكرير المتاحة في العالم من 13.1% إلى 23.2%.
8. استمر وجود الفائض في طاقات التكرير إذ ارتفع الإنتاج من 8.8 مليون ب/ي إلى 19.1 مليون ب/ي. وهذا يعني أن الفائض في طاقات التكرير في هذه الدول قد ازداد من 2 مليون ب/ي في عام 2000 إلى ما يقارب 3.5 مليون ب/ي في عام 2016.

خامسا: الواردات النفطية للدول الآسيوية النامية

1. ارتفع حجم إجمالي واردات الدول الآسيوية من النفط الخام والمنتجات النفطية بمعدل 7.2% سنويا خلال الفترة (2000-2015) إذ تضاعفت هذه الواردات بما يقارب ثلاث مرات حيث ازدادت من 6.2 مليون ب/ي في عام 2000 إلى 17.6 مليون ب/ي في عام 2015، وعليه فقد ارتفعت حصة هذه الدول في إجمالي الواردات النفطية العالمية من 10.4% في عام 2000 إلى 16.8% في عام 2015.
2. ازداد حجم إجمالي الواردات النفطية للصين بمعدل 9.5% سنويا خلال الفترة (2000-2015) حيث تضاعفت هذه الواردات بما يقارب أربع مرات لتصل إلى 8.5 مليون ب/ي في عام 2015 بالمقارنة مع 2.2 مليون ب/ي في عام 2000.



3. تزايد حجم الواردات النفطية للهند بمعدل 7.4% سنويا خلال الفترة (2000-2015) حيث تضاعفت مما يقارب 1.7 مليون ب/ي إلى ما يربو قليلا عن 4.8 مليون ب/ي. وبذلك ارتفعت حصة الهند في إجمالي الواردات النفطية العالمية من 2.2% إلى 4.6%.

سادسا: اتجاهات صادرات الدول الأعضاء من النفط الخام والمنتجات النفطية إلى الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2000-2007)

1. في الوقت الذي تصاعدت فيه الواردات النفطية الإجمالية للدول الآسيوية النامية من العالم بمعدل 7.2% سنويا خلال الفترة (2000-2007) فقد ازدادت هذه الواردات من الدول الأعضاء بمعدل 4.5% سنويا خلال الفترة نفسها حيث ارتفعت من 2.2 مليون ب/ي في عام 2000 إلى 3 مليون ب/ي في عام 2007. وعليه فقد تراجعت حصة الدول الأعضاء في إجمالي الواردات النفطية للدول الآسيوية من 35.9% في عام 2000 إلى 30% في عام 2007.

2. تعتبر الهند المستورد الرئيسي للنفط الخام والمنتجات النفطية من الدول الأعضاء ضمن الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2000-2007) وارتفع حجم إجمالي هذه الواردات بمعدل 5.6% سنويا ليلبغ حوالي 1.2 مليون ب/ي في عام 2007 بالمقارنة مع 783 ألف ب/ي في عام 2000. ومع ذلك فقد انخفضت حصة الدول الأعضاء في إجمالي الواردات النفطية للهند من 47% في عام 2000 إلى 41.7% في عام 2007.

3. سجلت الصين أعلى معدلات النمو في وارداتها النفطية من الدول الأعضاء خلال الفترة (2000-2007) إذ تصاعدت هذه الواردات بمعدل 20.1% سنويا حيث تضاعفت من 249 ألف ب/ي إلى 898 ألف ب/ي. وارتفعت حصة الدول الأعضاء في إجمالي الواردات النفطية للصين من 11.4% في عام 2000 إلى 19.5% في عام 2007. وارتفعت حصة الصين في إجمالي الصادرات النفطية من الدول الأعضاء من 1.4% في عام 2000 إلى 4.7% في عام 2007.

سابعاً: اتجاهات صادرات النفط الخام من منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2008-2016):

1. ارتفع إجمالي واردات الدول الآسيوية النامية كافة من النفط الخام بمعدل 2.6% سنوياً خلال الفترة (2008-2016)، ووصل حجم هذه الواردات إلى 17.4 مليون ب/ي في عام 2016 بالمقارنة مع 14.3 مليون ب/ي في عام 2008. وفي الوقت نفسه ازدادت وارداتها من منطقة الشرق الأوسط بمعدل 2.7% سنوياً حيث ارتفعت هذه الواردات من 8.8 مليون ب/ي إلى 10.9 مليون ب/ي، وبذلك ارتفعت حصة هذه المنطقة في إجمالي واردات الدول الآسيوية من 61.4% إلى 62.7%. وازدادت الأهمية النسبية لواردات الدول الآسيوية النامية من النفط الخام في إجمالي الواردات العالمية من منطقة الشرق الأوسط من 43.8% في عام 2008 إلى 55.2% في عام 2016.

2. ارتفعت واردات الصين من النفط الخام خلال الفترة (2008-2016) بمعدل 7.3% سنوياً إذ ازدادت من 4.4 مليون ب/ي في عام 2008 إلى 6.7 مليون ب/ي في عام 2016. وتمثل منطقة الشرق الأوسط المصدر الأساسي لواردات الصين من النفط الخام. وتصاعدت واردات الصين من هذه المنطقة بمعدل 9.1% سنوياً لتزداد من 1.8 مليون ب/ي في عام 2008 إلى 3.7 مليون ب/ي في عام 2016، وبذلك ارتفعت الأهمية النسبية لمنطقة الشرق الأوسط في إجمالي واردات الصين من 42.2% عام 2008 إلى 48.1% في عام 2016، علماً أن الأهمية النسبية لواردات الصين من منطقة الشرق الأوسط في إجمالي الواردات العالمية من هذه المنطقة قد ارتفعت من 9.2% إلى 18.7% خلال الفترة نفسها.

3. ازدادت الواردات الإجمالية للهند من النفط الخام بمعدل 4.5% سنوياً خلال الفترة (2008-2016) لتصل إلى 4.3 مليون ب/ي في عام 2016 بينما ارتفعت وارداتها من منطقة الشرق الأوسط بمعدل 3% سنوياً لتصل إلى 2.7 مليون ب/ي في عام 2016 بالمقارنة مع 2.2 مليون ب/ي في عام 2008. وعليه فقد هبطت حصة منطقة الشرق



الأوسط في إجمالي واردات الهند من 71.9% إلى 64.1% خلال الفترة (2008-2016). وعلى الرغم من هبوط حصة منطقة الشرق الأوسط في إجمالي واردات الهند إلا أن الأهمية النسبية لواردات الهند في إجمالي الواردات العالمية من الشرق الأوسط ارتفعت من 10.8% إلى 13.8% خلال الفترة نفسها.

ثامنا: التوقعات المستقبلية للطلب على النفط والطاقة في الدول الآسيوية النامية

1. يتوقع أن يرتفع الطلب على النفط في الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2020-2040) حسب تقديرات توقعات وكالة الطاقة الدولية بمعدل 1.5% سنويا حسب سيناريو السياسات الجديدة حيث يتوقع أن يزداد من 23.9 مليون ب م ن ي إلى 32.2 مليون ب م ن ي. أما سيناريو السياسات الراهنة فإنه يشير إلى أن الطلب على النفط سيرتفع بمعدل 2% سنويا ليصل إلى 36.1 مليون ب م ن ي في عام 2040 بالمقارنة مع 24.3 مليون ب م ن ي في عام 2020.
2. ستظل الصين تتصدر مشهد الطاقة خلال الفترة (2020-2040) سواء على المستوى العالمي أو على المستوى الإقليمي حيث يتوقع أن ينمو استهلاك الطاقة بمعدل يتراوح ما بين 0.8% سنويا حسب سيناريو السياسات الجديدة و1.4% سنويا حسب سيناريو السياسات الراهنة، وعليه فإنه من المتوقع أن يتراوح هذا الطلب في عام 2040 ما بين 78.2 مليون ب م ن ي حسب سيناريو السياسات الجديدة و90.6 مليون ب م ن ي حسب سيناريو السياسات الراهنة.
3. يتوقع أن تسجل الهند أعلى معدلات النمو في الطلب على الطاقة ضمن الدول الآسيوية النامية خلال الفترة (2020-2040) حيث سيتراوح معدل الزيادة في هذا الطلب ما بين 3.2% سنويا حسب سيناريو السياسات الجديدة و3.6% حسب سيناريو السياسات الراهنة. وعليه سيتراوح حجم الطلب على الطاقة في الهند ما بين 38.9-42.6 مليون ب م ن ي في عام 2040.

تاسعا: تأثير التطورات المستقبلية في الطلب على النفط في الدول الآسيوية النامية على الصادرات النفطية من الدول الأعضاء

يتوقع أن يتراوح حجم الزيادة في الصادرات النفطية من الدول الأعضاء إلى الدول الآسيوية النامية ما بين 3.4 – 4.6 مليون ب/ي في عام 2040. كما يتوقع أن يتراوح حجم الزيادة في الصادرات إلى الهند ما بين 2.1 – 2.4 مليون ب/ي. أما حجم الزيادة المتوقعة في الصادرات إلى الصين فسيتراوح ما بين 0.5 – 0.9 مليون ب/ي. وبالنسبة إلى بقية الدول الآسيوية النامية الأخرى فسيتراوح حجم الزيادة في صادرات الدول الأعضاء إلى هذه الدول ككل ما بين 0.9 – 1.3 مليون ب/ي.

توصيات ختامية

توصي الدراسة بمتابعة التطورات في الطلب على النفط في الدول الآسيوية بصورة عامة، وفي الصين والهند بصورة خاصة، وذلك نظرا لما سيشكله حجم الزيادة الملموسة في الطلب المتوقع على النفط في كل من الصين والهند من تأثير على أسواق النفط العالمية من ناحية، وعلى وارداتهما من الدول الأعضاء من ناحية ثانية.



- ¹ World Bank, *Global Economic Prospects*, January 2017, p 4.
- ² Martin Wolf, “China faces a tough fight to escape its debt trap”, *Financial Times*, April 11, 2017, <https://www.ft.com/content/1c096f72-1ddc-11e7-b7d3-163f5a7f229c>.
- ³ Martin Wolf, “Chinese finance is storing up trouble for the rest of the world”, *Financial Times*, April 4, 2017, <https://www.ft.com/content/da94e4e2-1787-11e7-9c35-Odd2cb31823a>.
- ⁴ Lawrence Summers, “The US must work on its economic relationship with China”, *Financial Times*, April 9, 2017, <https://www.ft.com/content/abbeb10a-1b85-11e7-a266-12672483791a>.
- ⁵ Richard Haass, *A World in Disarray: American Foreign Policy and the Crisis of the Old Order*, 2017, p 223.
- ⁶ Chinese President Xi Jinping’s keynote speech at the *World Economic Forum* in Davos, Switzerland, January 17, 2017, <https://america.cgtn.com/2017/01/17/full-text-of-xi-jinping-keynote-at-the-world-economic-forum>.
- ⁷ Lawrence Summers, “The US must work on its economic relationship with China”, *Financial Times*, April 9, 2017, <https://www.ft.com/content/abbeb10a-1b85-11e7-a266-12672483791a>.

⁸ PricewaterhouseCoopers (PwC), *The World in 2050: Will the shift in global economic power continue?*, 2015.

² BP, *BP Statistical Review of World Energy*, June 2016,
<http://www.bp.com/statisticalreview>.

¹⁰ BP, *BP Statistical Review of World Energy*, June 2016,
<http://www.bp.com/statisticalreview>.

¹¹ BP, *BP Statistical Review of World Energy*, June 2016,
<http://www.bp.com/statisticalreview>.

¹² Ramya Krishnaswamy, “7 factors shaping China’s energy future”, *World Economic Forum*, September 7, 2015,
<https://www.weforum.org/agenda/2015/09/7-factors-chinas-energy-future/>.



ملحق الجداول الإحصائية

الجدول (1)										
واردات الدول الآسيوية من النفط الخام من الدول الأعضاء في عام 2000										
(ألف ب/ي)										
العالم	المجموع	ماليزيا	فيتنام	الفلبين	تايلاند	باكستان	إندونيسيا	الهند	الصين	
2080.8	438.0	19.4	0.0	82.1	146.4	0.0	1.2	180.0	8.9	الإمارات
1.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	البحرين
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	تونس
623.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الجزائر
6353.7	631.3	42.6	0.0	95.2	61.3	0.0	98.2	220.0	114.0	السعودية
334.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	سوريا
1992.8	110.9	0.0	0.0	0.0	23.8	0.0	2.6	20.0	64.5	العراق
718.0	83.6	0.0	0.0	16.5	23.8	0.0	0.0	10.0	33.3	قطر
1408.2	177.8	0.0	0.0	0.0	29.2	0.0	0.0	140.0	8.6	الكويت
1045.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ليبيا
196.9	52.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	50.0	2.3	مصر
14755.4	1493.9	62.0	0.0	193.8	284.5	0.0	102.0	620.0	231.6	المجموع
41997.9	4095.3	139.9	4.0	309.7	684.0	100.0	230.4	1219.7	1407.6	العالم

المصدر:
World Oil Trade, 2002.



الجدول (2)										
واردات الدول الآسيوية من المنتجات النفطية من الدول الأعضاء في عام 2000										
(ألف ب/ي)										
العالم	المجموع	ماليزيا	فيتنام	الفلبين	تايلند	باكستان	إندونيسيا	الهند	الصين	
396.7	62.2	2.4	0.0	0.6	8.1	0.0	4.9	40.0	6.2	الإمارات
252.9	25.4	1.9	0.0	0.0	0.5	0.0	0.6	20.0	2.4	البحرين
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	تونس
543.8	3.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.0	0.0	الجزائر
1312.9	119.7	11.6	0.0	0.4	26.2	0.0	33.1	40.0	8.4	السعودية
27.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	سوريا
21.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	العراق
71.3	0.9	0.0	0.0	0.0	0.4	0.0	0.5	0.0	0.0	قطر
678.2	128.8	2.8	0.0	0.0	3.7	0.0	61.5	60.0	0.8	الكويت
237.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ليبيا
113.8	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	مصر
3656.0	340.0	18.7	0.0	1.0	38.9	0.0	100.6	163.0	17.8	المجموع
18224.6	2138.2	191.0	126.1	39.3	90.9	192.7	274.5	445.9	777.8	العالم

المصدر:
World Oil Trade, 2002.

الجدول (3)										
واردات الدول الآسيوية من النفط الخام والمنتجات النفطية من الدول الأعضاء في عام 2000										
(ألف ب/ي)										
العالم	المجموع	ماليزيا	فيتنام	الفلبين	تايلند	باكستان	إندونيسيا	الهند	الصين	
2477.5	500.2	21.8	0.0	82.7	154.5	0.0	6.1	220.0	15.1	الإمارات
254.3	25.4	1.9	0.0	0.0	0.5	0.0	0.6	20.0	2.4	البحرين
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	تونس
1167.5	8.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.0	0.0	الجزائر
7666.6	1151.0	54.2	0.0	95.6	87.5	0.0	131.3	260.0	122.4	السعودية
361.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	سوريا
2013.8	110.9	0.0	0.0	0.0	23.8	0.0	2.6	20.0	64.5	العراق
789.3	84.5	0.0	0.0	16.5	24.2	0.0	0.5	10.0	33.3	قطر
2086.4	306.6	2.8	0.0	0.0	32.9	0.0	61.5	200.0	9.4	الكويت
1283.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ليبيا
310.7	52.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	50.0	2.3	مصر
18411.4	2239.1	80.7	0.0	194.8	323.4	0.0	202.6	783.0	249.4	المجموع
60222.5	6233.5	330.9	130.1	349.0	774.9	292.7	504.9	1665.6	2185.4	العالم

المصدر:

World Oil Trade, 2002.



الجدول (4)										
واردات الدول الآسيوية من النفط الخام من الدول الأعضاء في عام 2005										
(ألف ب/ي)										
العالم	المجموع	ماليزيا	فيتنام	الفلبين	تايلند	باكستان	إندونيسيا	الهند	الصين	
2386.4	523.2	22.8	0.0	98.4	175.2	0.0	1.2	216.0	9.6	الإمارات
18.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	البحرين
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	تونس
683.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	الجزائر
7121.6	757.2	51.6	0.0	114.0	73.2	0.0	117.6	264.0	136.8	السعودية
359.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	سوريا
2201.2	133.2	0.0	0.0	0.0	28.8	0.0	3.6	24.0	76.8	العراق
869.5	94.8	0.0	0.0	14.4	28.8	0.0	0.0	12.0	39.6	قطر
1598.7	213.6	0.0	0.0	0.0	34.8	0.0	0.0	168.0	10.8	الكويت
401.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ليبيا
156.9	62.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	60.0	2.4	مصر
15797.0	1784.4	74.4	0.0	226.8	340.8	0.0	122.4	744.0	276.0	المجموع
61948.5	5995.1	194.0	5.6	357.2	839.6	344.0	278.0	1437.7	2539.0	العالم

المصدر:
World Oil Trade, 2007.

الجدول (5)
واردات الدول الآسيوية من المنتجات النفطية من الدول الأعضاء في عام 2005
(ألف ب/ي)

العالم	المجموع	ماليزيا	فيتنام	الفلبين	تايلند	باكستان	إندونيسيا	الهند	الصين	
352.6	69.8	2.4	0.0	1.2	7.2	0.0	6.0	48.0	5.0	الإمارات
107.5	32.5	2.4	0.0	0.0	1.2	0.0	1.2	24.0	3.7	البحرين
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	تونس
619.8	3.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.6	0.0	الجزائر
1140.4	140.6	14.4	0.0	0.0	31.2	0.0	39.6	48.0	7.4	السعودية
23.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	سوريا
5.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	العراق
25.2	1.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	1.2	0.0	0.0	قطر
496.0	152.4	0.0	0.0	0.0	4.8	0.0	74.4	72.0	1.2	الكويت
91.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ليبيا
89.5	2.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.0	مصر
2951.9	402.1	19.2	0.0	1.2	44.4	0.0	122.4	195.6	19.3	المجموع
28605.9	4657.9	228.1	148.9	31.4	115.3	230.5	330.1	536.5	3037.1	العالم

المصدر:
World Oil Trade, 2007.



الجدول (6)										
واردات الدول الآسيوية من النفط الخام والمنتجات النفطية من الدول الأعضاء في عام 2005										
(ألف ب/ي)										
العالم	المجموع	ماليزيا	فيتنام	الفلبين	تايلند	باكستان	إندونيسيا	الهند	الصين	
2739.0	593.0	25.2	0.0	99.6	182.4	0.0	7.2	264.0	14.6	الإمارات
126.0	32.5	2.4	0.0	0.0	1.2	0.0	1.2	24.0	3.7	البحرين
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	تونس
1303.3	3.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.6	0.0	الجزائر
8262.0	897.8	66.0	0.0	114.0	104.4	0.0	157.2	312.0	144.2	السعودية
382.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	سوريا
2207.1	133.2	0.0	0.0	0.0	28.8	0.0	3.6	24.0	76.8	العراق
894.7	96.0	0.0	0.0	14.4	28.8	0.0	1.2	12.0	39.6	قطر
2094.7	366.0	0.0	0.0	0.0	39.6	0.0	74.4	240.0	12.0	الكويت
493.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	ليبيا
246.4	64.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	60.0	4.4	مصر
18748.9	2186.5	93.6	0.0	228.0	385.2	0.0	244.8	939.6	295.3	المجموع
90554.4	10653.0	422.1	154.5	388.6	954.9	574.5	608.1	1974.2	5576.1	العالم

المصدر:
World Oil Trade, 2007.







منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)